الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامــعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قســـــــم العلوم السياسية

مـــــــيدان : العلوم السياسية

تخصص : إدارة محليـــــــة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

ماهو دور المشاريع الجوراية في تحقيق التنمية المحلية بالريف الجزائري

– دراسة حالة "مشروع انجاز طريق وادي محجر "

إعداد الطالب (ة):

بوحــدة يميـــن

جميــات محمـد

إشراف الأستاذ(ة): بلعسل محمد

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
		مشرفا ومقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية 2023- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين، إلى امي رحمها الله وأسأل الله عزو جل ان يسكنها فسيح جناته والى زوجاتنا الفضليات واولادنا وكل افراد العائلة والزملاء والاصدقاء و الى كل طالب علم نهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده جل ثناؤه وتقدست أسماءه على أن حبب إلينا العلم ويسر لنا سبله والحمد لله الذي أمدنا بالقوة وأعاننا على استكمال هذا البحث، وبعد نتشرف أن نتقدم إلى الاستاذ الكريم " بعسل محمد " الذي تفضل بإشرافه على هذا العمل ، كما نتقدم أيضا بجزيل الشكـر والعرفان إلى كل أستاذ اشرف على تعليمنا طوال المسار الدراسي وكل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد.

2020 ديسمبر 27

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بوحدة يمين ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 111708153 والصادرة بتاريخ 2018/11/15 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: آفاق التنمية المحلية في إطار المشاريع المحلية "دراسة حالة مشروع إنجاز طريق وادي مجر" - برج بوعريريج - مسيلة - بجاية .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024-06-04...

توقيع المعني (ة)

مرعد بوتاريخ السيد (ة) بوحدة يمين

بطاقة التعريف رقم 111708153

بتاريخ: 2018/11/15

مصادق عليه

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

بوحدة العياشي

بلدية القلة

خطة البحث

شكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية والتنمية الريفية.

تمهيد.

المبحث الأول : مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية

المطلب الثاني : اهداف وابعاد التنمية المحلية

المطلب الثالث : معوقات للتنمية المحلية

المبحث الثاني : مفهوم التنمية الريفية

المطلب الأول : تعريف التنمية الريفية

المطلب الثاني : ابعاد واهداف التنمية الريفية

المطلب الثالث : معوقات التنمية الريفية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دور المشاريع المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول : سياسة التجديد الريفي والفلاحي ومشاريعها التنموية

المطلب الأول : عرض سياسة التجديد الريفي في الجزائر

المطلب الثاني : ركائز سياسة التجديد الريفي والفلاحي

المطلب الثالث : طرق وأليات تنفيذ سياسة التجديد الريفي

المبحث الثاني: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة واثرها على التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

المطلب الثاني : مبادئ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

المطلب الثالث : دور المشاريع الجوارية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

الفصل الثالث : دور المشاريع المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول : دراسة شاملة لإقليم وادي محجر

المطلب الأول : الموقع ومساحة الدراسة

المطلب الثاني : اللمحة التاريخية والعناصر الطبيعية لمنطقة الدراسة

المطلب الثالث : البيئة الاجتماعية والاقتصادية لنطاق الدراسة

المبحث الثاني : افاق انجاز مشروع طريق واد محجر على التنمية المحلية في منطقة الدراسة

المطلب الأول : افاق اجتماعية واقتصادية

المطلب الثاني : افاق على السياحة

المطلب الثالث : افاق على البيئة

خاتمة

قائمة المراجع والمصادر

الملخص

-فهرس الأشكال-

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الفئات النشطة حسب فطاع العمل	56
02	تعداد التلاميذ والمدارس الابتدائية	58

- فهرس الجداول -

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مشاريع التشجير ببعض الولايات 2014	**39**
02	يبيّن تطور عدد السّكان بمنطقة الدّراسة من 1987م إلى 2008م	**54**
03	يبين تقسيم الطبقة الشغيلة حسب قطاع العمل	**57**
04	المنشآت القاعدية وتعداد التلاميذ والمؤطرين احصائيات 2008	**59**

مقدمة

مقدمة

اهتمت الجزائر على غرار العديد من الدول بموضوع التنمية ، و بذلت كل جهودها من اجل تحقيق تنمية شاملة لجميع مناطقها واقاليمها الريفية والحضرية ، حيث صاغت عدة سياسات ومشاريع للتنمية للريفية وهذا من اجل تحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق وتحقيق مستويات محسوسة من التنمية المحلية على مستوى الاقاليم الريفية ، وبالتالي تثبيت السكان واستقرارهم وعدم نزوحهم نحو المدن و هذا يدعونا للبحث في الموضوع بتسليط الضوء على اهم مشاريع التنمية الريفية لنجاح التنمية المحلية في اقليم وادي محجر الواقع بين الولايات الثلاث (برج بوعريريج ، سطيف ، بجاية) .

.

1- مبررات اختيار الموضوع :

يعود اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- الاسباب الذاتية : الرغبة الشخصية في معرفة واقع التنمية المحلية ببعض بلديات الولايات الثلاث (برج بوعريريج خاصة – بجاية – وسطيف) ، ومعرفة اهم برامج التنمية الريفية للنهوض بهذه المناطق ، ورغبتي كبيرة في ان يتم تجسيد مشروع انجاز طريق وادي محجر برج بوعريريج الذي اعتبره مشروع مهم في تنمية العديد من مناطق الولايات الثلاثة (برج بوعريريج ، سطيف ، بجاية).

- الاسباب الموضوعية : نقص الدراسات التي تتناول دور برامج ومشاريع التنمية الريفية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الريف الجزائري، وهذا الموضوع جديد لم يتم الخوض فيه كثيرا فهو يشجع الباحثين والدارسين على بذل المزيد من الاجتهاد ، واثراء الموضوع من الجانب النظري والتطبيقي .

2- أدبيات الدراسة :

من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها :

- الدراسة الاولى: جامع (محمد نبيل)، في كتابة :"علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته التنموية" . جامعة الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2019 [1].

يتناول الكتاب أشكال السلوك الاجتماعي وتقنيات التعاون بين الافراد والجماعات الريفية من اجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للسكان الريفيين في مصر ومثيلاتها من الدول النامية .

- الدراسة الثانية: علام (سعد طه)، في :" كتابه التنمية والمجتمع ". القاهرة : مكتبة مديوبي ، 2006 [2].

تناول في هذا الكتاب موضوع التنمية بشكل عام في مصر ، ودور البرنامج القومي المصري (شروق) في تحقيق التنمية الشاملة للقرية المصرية ، و ما حققه البرنامج من ايجابيات و نجاحات على مستوى الريف والقرية المصرية .

هذه الدراسة تشترك مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها ، كونها تطرقت الى افاق التنمية المحلية بالريف في ظل المشاريع وبرامج التنمية الريفية.

1 محمد نبيل جامع ، علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته التنموية . جامعة الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2019.

2 علام سعد طه ، التنمية ... والمجتمع . القاهرة : مكتبة مديوبي ، 2006.

– الدراسة الثالثة : بيصار (عبد الحكيم) ، بعنوان : " اثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية " . دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة الممتدة من سنة 2000–2016 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزئر ، 2018 [1].

الدراسة عبارة عن اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، حاول الباحث الاجابة عن اشكالية الدراسة ، بمعرفة دور برامج وسياسات التنمية الريفية المسطرة خلال فترة الدراسة ونطاقها الذي يشمل العديد من الولايات في تحقيق التنمية المحلية ، توصل من خلالها الى نتائج معتبرة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، لكن بالرغم من ذلك لم ترقى الى مستوى تطلعات سكان هذه المناطق ، كما ان حجم المشاريع الريفية قليلة وغير كافية لتلبية مختلف حاجيات سكان الريف.

ترتبط هذه الدراسة ارتباطا وثيقا مع موضوع دراستنا ، ويظهر هذا الارتباط كثيرا في نطاق الدراسة الذي يشمل العديد من الولايات من خلال ابراز دور مشاريع التنمية الريفية في تحقيق التنمية المحلية في هذه الولايات بصفة عامة .

[1] عبد الحكيم بيصار " أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية " ، دراسة قياسية لمجموعة من الولايات ، " 2000–2016" ، (رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2018م).

3- الاشكالية:

السياسات التي انتهجتها الجزائر في المناطق الريفية وكل برامج التنمية المرصودة لهذه المناطق ، هدفها هو تغيير الوضع التنموي للأقاليم الريفية وانجاز مشاريع تنموية في العديد من المناطق المعزولة ، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية بهذه المناطق .

والدراسة التي نحن بصدد دراستها تدخل ضمن هذه السياسات والمشاريع التنموية الموجهة للوسط الريفي ، وفي هذا الاطار يتم طرح الاشكالية التالية :

*** هل يمكن تحقيق التنمية المحلية في ظل انجاز مشروع وادي محجر الواقع بين الولايات الثلاث (برج بوعريريج ، بجاية ، سطيف) ؟**

تندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل مشاريع التنمية الريفية كافية لتحقيق تنمية محلية في الجزائر، خصوصا في المناطق الريفية المعزولة ؟
- ✓ ما طبيعة مشروع وادي محجر الواقع بين الولايات الثلاث (برج بوعريريج ، بجاية ، سطيف)، وكيف يساهم في تحقيق تنمية تسعة عشر (19) بلدية في هذه الولايات الثلاث؟
- ✓ هل يحقق هذا المشروع مستقبلا تغيرا فعليا للمشاريع الجوارية الهادفة لتحقيق تنمية ريفية و محلية و وطنية في الولايات الثلاث المذكورة سابقا ؟.

4- نطاق الدراسة :

لقد تناولنا في هذه الدراسة دور مشاريع التنمية الريفية في تحقيق التنمية المحلية لبعض الولايات الجزائرية ، باقتراح مشروع انجاز طريق وادي محجر ودوره في تحقيق التنمية المحلية في 19 بلدية لولاية برج بوعريريج، بجاية ، وسطيف .

- **النطاق المكاني** : نطاق ضيق : يضم 19 بلدية للولايات الثلاث / النطاق الواسع : يشمل الولايات الثلاث (برج بوعريريج ، بجاية ، سطيف)

- **النطاق الزماني** : تستند الدراسة الى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المجسدة في الجزائر في اطار سياسات و برامج التجديد الريفي 2006- 2014.

5- الفرضيات :

من اشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- ساهمت الولايات الثلاث في تحقيق التنمية المحلية بالعديد من المناطق الريفية رغم كل الصعوبات والعوائق .

- انجاز مشروع طريق وادي محجر ضروري جدا لتحقيق التنمية المحلية في ثلاث ولايات سطيف – برج بوعريريج – وبجاية .

- النتائج المحققة في اطار برامج ومشاريع التنمية الريفية لم تحقق الاهداف المطلوبة .

6- منهجية الدراسة :

لدراسة هذا البحث سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

- **المنهج الوصفي** : " تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وعليه فإن المنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة.

ونحن هنا قمنا باستخدام هذا المنهج لوصف اهم مشاريع التنمية الريفية للفترة الممتدة من سنة 2006 الى 2020، ودورها في تحقيق التنمية المحلية في ثلاث ولايات .

- **منهج دراسة حالة** : استخدمنا هذا المنهج من اجل جمع احصائيات حول بعض بلديات ولاية برج بوعريريج ، بجاية ، سطيف، ومعرفة اهم المشاريع التنموية المحلية في هذه المناطق كمشروع انجاز طريق وادي محجر الواقع بين هذه الولايات، من خلال تحليل ووصف اثاره وأبعاده التنموية في مختلف بلديات الولايات المذكورة سلفا .

- **المنهج الاحصائي** : وللاجابة عن الاشكالية واسئلتها الفرعية استعملنا هذا المنهج من خلال جمع العديد من الاحصائيات حول 19 بلدية (التعليم ، الصحة ، الشغل ....الخ تشملها الولايات الثلاث.

7- تحديد المصطلحات :

- **التنمية المحلية :** يعرفها رشاد أحمد عبد اللطيف بأنها " : عملية شاملة ومستمرة ومتواصلة تهدف إلى إحداث تغيرات في أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يؤدي إلى تطوير المجتمع وتوفير احتياجات السكان وتحسين المرافق والخدمات كما وكيفا للارتقاء بمستوى المعيشة اجتماعيا... والعمل على توفير المؤسسات التي يجد فيها الناس ما يقضي مصالحهم ويحقق طموحاتهم " [1] .

- **سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها :** هي مجموعة البرامج والمشاريع التي تدخل في اطار سياسة التنمية الريفية بالجزائر ، حيث تبنت الجزائر منذ الاستقلال وعبر عدة مراحل سياسات لتنمية اقاليمها الريفية ، رافقتها في كل مرحلة مجموع من البرامج التنموية ،هدفها تغيير صورة الاقاليم الريفية وتحسين الواقع المعيشي لسكان الريف ، وخلق تنمية متوازنة لكل الاقاليم الريفية ، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية.

[1] عبد اللطيف رشاد أحمد ، التنمية المحلية ، ط 1 ، مصر : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011 ، ص118 .

8- صعوبات الدراسة :

وقد واجهتنا عدّة صعوبات عند القيام بالدارسة نذكر منها :

- نقص المراجع الحديثة التي تناولت موضوع التنمية المحلية في مناطق الريف الجزائري.

- المعلومات عن مشروع انجاز طريق وادي محجر غير كافية لامتناع بعض الاطارات عن تقديمها لنا ، بحجة ان الدراسة قديمة انجزت خلال سنوات : 2015 ، 2016، 2017 .

- صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات ، وكل الوثائق التي تحتوي على الوضعية المالية والمادية للمشاريع التنموية بالمناطق الريفية

الفصل الأول

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية والتنمية الريفية

تمهيد

المبحث الأول : مفهوم التنمية المحلية

المبحث الثاني : مفهوم التنمية الريفية

تمهيد :

تشكل التنمية المحلية والتنمية الريفية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الاساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

وقبل التطرق الى مفهوم التنمية المحلية سنتطرق الى تحديد معنى التنمية ، الذي لقي جدلا واسعا وحيزا كبيرا من النقاش في الدراسات الاقتصادية باعتباره يمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الانسان .

تعرف التنمية بأنها " الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان ". [1]

[1] عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمان سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، ط 4 ، بيروت : مكتبة حسن العصرية ، 2014 ، ص 12.

- المبحث الاول : مفهوم التنمية المحلية

- المطلب الاول : تعريف التنمية المحلية

للتنمية المحلية العديد من التعريفات نذكر منها ما يلي :

- التنمية المحلية هي" مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة". [1] ولا يتحقق ذلك إلا بخلق وتعزيز روح التعاون والمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية والمجتمع بشرائحه المختلفة .

- وبحسب تعريف البنك الدولي فان عملية التنمية الاقتصادية المحلية تهدف الى : " بناء القدرات الاقتصادية في المناطق المحلية من أجل تطوير جودة الاقتصاد للجميع ، وهي عملية يشترك فيها القطاع العام والخاص من اصحاب المشاريع والمجتمع المدني من خلال عملهم المشترك المتكامل ، لخلق ظروف أفضل لدعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل " . [2]

[1] محمد باطويح ، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت :المعهد العربي للتخطيط ، 2018، ص 08.

[2] منظمة العدل الدولية ، استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق ،بيروت : المكتب الاقليمي للدول العربية ، 2016.

كما يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محدداً وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات، وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا. [1]

من التعاريف السابقة يمكننا القول أنه قد تعّددت التعريفات التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية، وهذا لأنها عملية متشعّبة الأبعاد والجوانب بحيث أنها تبدأ و تنتهي من والى المجتمع، وتركّز بشكل جوهري على العنصر البشري فيه وتسعى إلى أن تجعله عضوا فعّالا وناجحا راضيا عن حياته، من خلال إحداثها لتغييرات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... إلخ للمجتمع ككل.

[1] عبد الحافظ نائل ، إدارة التنمية الاسس– النظريات –التطبيقات العملية ، ط 1 ، عمان : دار زهران ، 2009 ، ص 151.

المطلب الثاني : اهداف و ابعاد التنمية المحلية

اولا : الاهـــداف : للتنمية المحلية عدة اهداف وغايات تتمثل في [1] :

– اشـباع حاجيـات السـكان المحلـين ، مـن خـلال تلبيـة المطالـب المتعلقـة بـالملبس والمأكل والمسكن ، وتوفير الامن والطمأنينة والسكينة...الخ .

– الرفع من الدخل الفردي بهدف تمكين الفرد من الحصول على مختلف المتطلبات التي يحتاجها ، ويتحقق ذلك عن طريق خلق الاستثمار وجلب المستثمرين المحليين أو الاجانب من توفير مناصب الشغل ومختلف الخدمات والرفع من المستوى المعيشي.

– تثمـين المـوارد الطبيعيـة والقـدرات البشـرية للإقلـيم المحلـي والريفـي واعـادة الاعتبـار لـه ودمـج ذلـك فـي العمليـة التنمويـة ، مـن اجـل التغييـر نحـو الافضـل بـالتخطيط وتقـدير التكاليف والوسائل اللازمة لتحقيق التنمية وفق استراتيجية محكمة.

– غـرس ثقافـة التـآزر والتضـامن الاجتمـاعي بـين افـراد المجتمـع المحلـي وتحسيسـهم بمـدى اهميـتهم فـي التنميـة والمشـاركة فيهـا، والتـالي احيـاء وبـث روح الفريـق لتـوفير جـو مناسـب لهـا بهدف الحفاظ على وحدته وعد تفككه وبث روح المواطنة والانتماء له.

[1] الأخذاري بن صالح ، (الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية الركائز الابعاد الاهداف) ، مجلة الابحاث القانونية والاقتصادية ، العدد2، 01-06-2018 ، ص 72.

– الحرص على استقرار سكان المناطق المحلية وتحقيق التوازن فيها ، من خلال توفير كل ما يحتاجون اليه من المتطلبات من سلع وخدمات .

ثانيا : الابعـــاد [1]: بعدما تناولنا مفهوم التنمية المحلية واهدافها نتطرق الى الابعاد وهي:

– **البعد الاقتصادي:** ويتمثل في عملية التخطيط لخلق فرص الاستثمار في الاقليم المحلي بتشجيع الاقتصاد المحلي من خلال خصوصية هذا الاقليم وما يتميز به موارد طبيعية وبشرية سواء في الزراعة او الصناعة ، مع توفير موارد مالية اضافية لاستحداث مناصب الشغل لمن تتوفر فيهم الشروط للقضاء على البطالة والحد من الهجرة والنزوح ، مع تحسين معيشتهم وتوفير ما يحتاجونه من هياكل وخدمات.

– **البعد الاجتماعي:** ومن ابعاد التنمية المحلية انها تعمل على خلق جو من التضامن والتآزر الاجتماعي باعتبار الانسان هو محور العملية التنموية وبه تتحقق ومن جهة اخرى هو المستفيد من مختلف ما تقدمه له من خدمات اجتماعية وتحقيق العدالة داخل المجتمع المحلي.

– **البعد السياسي:** وهو تحقيق المشاركة الشعبية في العملية التنموية من لحظة الاعداد الى

[1] نفس المصدر ، ص 71.

غاية تحقيق اهدافها المسطرة ، بحيث يكون المواطن المحلي كفرد او كمجموعة معني بالتنمية المحلية ومستفيد منها ، ويكون ذلك من خلال التمثيل (كمنتخب محلي او كعضو في جمعية).

– **البعد البيئي :** من خلال تكريس ثقافة حماية البيئة حين وضع خطة التنمية المحلية ، فلابد من وضع برامج ومشاريع تنموية تحمي البيئة وتحافظ على التنوع البيولوجي والتوازن البيئي.

المطلب الثالث : معوقات التنمية المحلية

تتمثل في مختلف العقبات التي تعرقل سير عملية التنمية المحلية نذكر منها مايلي [1]:

–**العقبات الاقتصادية :** تتمثل في عدم توفر الموارد الطبيعية في كثير من الولايات والبلديات أو قلتها أو العزلة ، كما ان عدد الهياكل القاعدية التي تساعد على التنمية، الى جانب عدم القدرة على الادخار الأمر الذي يضعف الاستثمار.

–**العقبات الاجتماعية :** وتتمثل عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بمهامه التنموية مع عدم الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، وعدم تناسب الموارد الطبيعية مع النمو السكاني المرتفع....

[1] وهيبة بن ناصر ، (التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية)، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية (الجزائرية) ، العدد 6 ، 2013، ص 99.

- **العقبات الإدارية :** تتمثل العقبات الادارية في عدم التجسيد الفعلي للامركزية الذي يحقق استقلالية الجماعات المحلية، لكن ذلك يتحقق بصورة متفاوتة تتحقق بحسب قدرة الإدارة المحلية على تمويل مشاريعها، و سوء تسيير الموارد البشرية وذلك بسبب النقص في التأطير محليا مقارنة مع الوظائف، وعدم وجود تكوين دوري لهم .

- المبحث الثاني : مفهوم التنمية الريفية

- المطلب الاول : تعريف التنمية الريفية

- الريف الجزائري :

يعرف الريف أو الفضاء الريفي في التشريع الجزائري على أنه" :جزء من الإقليم أقل بناء، يتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي، وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى.[1]

وهذا التعريف ينطوي في نظرنا على مآخذ، فالأرياف لم تعد أقل بناء، كما أن النشاط الفلاحي في بعض المناطق الريفية، خاصة منها الجبلية، لم يعد هو النشاط الرئيسي، فثمة أرياف تحولت إلى شبه مدن، ولكن في الواقع صفة الريف ماتزال لصيقة بها، مع العلم أن التعريف القانوني نتج عنه آثار في ترتيبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الدولة، فالمناطق التي لا يشملها التعريف لن تستفيد من بعض البرامج، كبرنامج التجديد الريفي في الجزائر.

[1] المادة 3 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي.

- التنمية الريفية :

التنمية الريفية هي :" تلك الجهود التنموية الموجهة للفضاءات الريفية من مرافق وهياكل قاعدية واستثمارات اقتصادية واجتماعية عمومية وخاصة." [1]

ونظرا لخصوصيات هذه الفضاءات، التي تجعل منها أقل استقطابا للاستثمارات ، فإن الدول عادة تمنح تسهيلات وتحفيزات خاصة للمستثمرين بهذه المناطق.

ويعرف البنك الدولي التنمية الريفية على انها : " استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف و تتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر فقراء بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية " . [2]

إن هذا التعريف يهتم بسكان الريف، بدخولهم و تحسين أحوالهم و لا يهتم بالمناطق الريفية ككل حيث أن تحسين أحوال الريف لا يقتصر على جانب معين بل يجب الاهتمام بهذه المناطق من كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بل و حتى السياسية.

[1] رحيم حسين،(التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية (الجزائرية) ، العدد 2 ، 2019، ص 11.

[2] الربيع كواهي ، (معوقات التنمية الريفية)، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، العدد 3 ، 2007 ص 447.

فهي عملية تغيير شاملة في كل جانب من جوانب الحياة ، و في نسق متكامل لأنها عملية تغيير مقصودة و موجهة تقدم بها الإنسان للتحكم في متضمنات و اتجاهات و سرعة التغير الثقافي و الحضاري.

فالتنمية الريفية عملية مستدامة للانتقال بالمناطق الريفية من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها، و هي شاملة للطبيعة الريفية و ما تحتويه من عمليات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية.

- المطلب الثاني : ابعاد واهداف التنمية الريفية

جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو لعام 2003 بأن" التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم و والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية.

والتنمية الريفية، في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية، ومن هذه **الأبعاد** [1] :

[1] فائز بن سعد الشهري ، عبد الكريم بن خلف الهويش ، (التنمية الريفية المستدامة بالشرق الاوسط دراسة حالة)، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الانسانية (السعودية) ، العدد1 ، 2014 ، ص 243.

- **البعد الاقتصادي** : يركز على تعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية وتطويرها، مثل دعم ريادة الأعمال المحلية وتشجيع الاستثمار في المنطقة وتوفير فرص العمل المحلية، و يهدف هذا البعد إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات المحلية.

- **البعد الاجتماعي:** يركز على تحسين جودة الحياة للسكان المحليين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والبنية التحتية، و يهدف هذا البعد إلى تعزيز التكافل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية وتحسين مستوى المعيشة.

- **البعد البيئي** : يركز على الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية في المجتمع المحلي، يتضمن ذلك حماية الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة وتبني ممارسات صديقة للبيئة. يهدف هذا البعد إلى المحافظة على التنوع البيولوجي وتحسين جودة البيئة والحد من التلوث.

- **البعد التنمية البشرية** : الذي يهتم بتوفير مختلف الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب، كما يعنى بتنمية القدرات لتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات ،ادارة وتنفيذ المشروعات .

وتهدف التنمية الريفية إلى تحقيق **الأهداف** التالية [1] :

- **مكافحة هجرة الريف** : إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

- **توزيع الثروة والسلطة** : أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، وفلهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.

- **تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية** : تنمية الريف عنصراً أساسياً من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من أخذ وعطاء.

- **تعزيز الأهداف السياسية الوطنية** :إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن.

[1] نفس المصدر ، ص 244 ، 245.

والتنمية الريفية هي عملية تضم الزراعة والري وتوزيع الملكية والإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق والطرق والمواصلات والاستيراد والتصدير والادخار والاستثمار والتسليف والاستهلاك والعمالة والخدمات وما يتطلب كل ذلك من سياسات وتخطيط وتنسيق وبحوث وتدريب ومتابعة وتقويم.

- المطلب الثالث : معوقات التنمية الريفية

هناك تحديات تؤثر سلباً على برامج التنمية الريفية بالدول العربية الناميـــة كالـجزائر ونذكر منها[1] :

- المعدلات العالية للفقر، وبالخصوص في الدول النامية ، التي ترتبط في بعض الحالات بمعدلات عالية لنمو السكان.

- القوانين القومية والسياسات التنموية التي تعيق التوزيع العادل لفرص الحصول على الموارد والخدمات الإنمائية في بعض دول النامية .

- انتشار طرق لاستخدام الموارد الطبيعية تقلل من إمكانية استدامة عطائها، ويترتب عنها

[1] نفس المصدر ، ص 248.

الإضرار بالبيئة، وهذه ذات صلة بانتشار الفقر وسياسات حيازة الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الموارد وسوء استغلالها، والتغير في الطقس.

– ضعف البنيات التحتية في المناطق الريفية وقلة فرص العمل للإعداد المتزايدة من السكان.

– ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وخاصة في أوساط الفئات المتعلمة من الشباب الريفي.

– السياسات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– قلة الدعم المالي والفني لبرامج التنمية الريفية من الموارد المحلية والإقليمية والعالمية، بالخصوص في الدول النامية بالمنطقة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : دور المشاريع المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول : سياسة التجديد الريفي والفلاحي ومشاريعها التنموية

المبحث الثاني : المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة واثرها على التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد :

ان التهميش الذي تعاني منه المناطق الريفية من جميع النواحي ، وانعدام مقومات العيش الكريم والفقر دفع معظم سكان هذه المناطق للهجرة الى مناطق افضل وهي المدن ، ومن اجل مكافحة الظاهرة والحد منها ، تم رسم العديد من السياسات والبرامج التنموية هدفها الاساسي توفير عوامل جذب نحو الارياف مثلما يحدث تجاه المدن .

وفي الجزائر ومن اجل تحقيق نقلة نوعية للمناطق الريفية وتحقيق التنمية المحلية فيها، تم الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع ، منها ما يطلق عليها اسم " المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ، وهي تدخل في اطار سياسة التجديد الريفي والفلاحي .

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى التعريف بسياسة التجديد الريفي لسنة 2006 بالجزائر واهمية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ، في تحقيق التنمية المحلية الشاملة لسكان الريف والمدن على حد سواء .

- المبحث الاول : سياسة التجديد الريفي والفلاحي ومشاريعها التنموية

- المطلب الاول : عرض سياسة التجديد الريفي في الجزائر

تعتبر سياسة التجديد الريفي من اهم البرامج التنمية التي تدعم الريف الجزائري ، وهي ترتكز على الامن الغذائي للأسر الريفية واعادة التوازن البيئي وتحسين ظروف حياة سكان الريف ، وقد تم بعث هذه السياسة لسنة 2006 بناء على اجتماع الحكومة والولاة ووضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي .

وتمثل سياسة التجديد الريفي والفلاحي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009 من خلال خطاب رئيس الجمهورية كما ذكرنا ، وتهدف اساسا الى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الانتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية ، وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية [1] ، من خلال تنظيم مختلف أجهزة التأطير لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي ، وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية ، بهدف تحقيق الامن الغذائي بحلول 2014 .

[1] سالم أقاري ، " تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014" ، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم ، المجلد 2، العدد 6 ، الجزائر ، ص 43.

- المطلب الثاني : ركائز سياسة التجديد الريفي والفلاحي

ترتكز سياسة التجديد الريفي والفلاحي على ثلاث ركائز اساسية متكاملة متمثلة في التجديد الفلاحي والتجديد الريفي وتقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية وهي كالتالي [1] :

* **التجديد الريفي :** الذي يهدف الى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية ، اذ لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون ، بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية ، وتقع ركيزة التجديد الريفي في اطار اصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد ، فهو يأخذ في الحسبان الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان ، كل هذا من الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم (م. و. ت إق 2015).

ويستهدف التجديد الريفي، الذي هو اوسع من التجديد الفلاحي في اهدافه كل الاسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي ، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق، الجزائر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، تقرير ماي 2012، ص 6-7.

ظروف المعيشة والانتاج فيها بصعوبة اكثر (الجبال ، السهوب ، الصحراء).

والتجديد الريفي يشرك جميع الفاعلين المحليين (الجماعات محلية ، الجمعيات والمنظمات مهنية ، المستثمرون الفلاحيون ....إلخ) ، والى جانب الفلاحة وسع التجديد الريفي تطبيقه الى قطاعات النشاط الاخرى في الوسط الريفي من (الحرف ، الماء الصالح للشرب ، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي ....الخ).

كما يسهر التجديد الريفي على ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية ،ويتكفل مع الفاعليين المحليين بـ: (حماية الاحواض المنحدرة ، تسيير وحماية الثروات الغابية ، مكافحة التصحر ، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الاراضي).

* **التجديد الفلاحي** : الذي يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الامن الغذائي للبلاد ، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الانتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة " فرع " لتصيب اعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول اقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الانتاج الى الاستهلاك ،إن الهدف الذي يتبعه التجديد الفلاحي هو اندماج الفاعليين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم داخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

ولقد تم اعتبار حوالى عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ذات اولوية :

الحبوب والبقول الجافة ، الحليب ، اللحوم الحمراء والبيضاء ، البطاطس ، الطماطم الصناعية ، زراعة الزيتون والنخيل ، البذور ، الشتائل والمورثين ، ثم اضيف أيضا عاملين أخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي : [1]

1- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ، الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات ،وضمان حماية مداخيل الفلاحين ، والاسعار عند الاستهلاك.

2- عصرنة وتكيف التمويل والتأمينات الفلاحية .

و يندرج هذين العاملين في الاطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد الريفي.

* **برنامج تقوية القدرات البشرية والتقنية** : هذه الركيزة هي كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة ، لاسيما بسبب الادوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين أشكال التنظيم.

إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية ، من المنتظر ان يكون له حجم كبير يؤدي بالبلاد الى طريق :

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي ، **مرجع سابق ، ص 7.**

- ✓ عصرنة مناهج الادارة الفلاحية .
- ✓ استثمار هام في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي ، من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الانتاجي.
- ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع .
- ✓ تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل ، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ويتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية الى كل فاعلي التجديد الريفي والفلاحي ، ويتمحور حول مختلف اشكال أعمال تقوية القدرات البشرية : (التكوين ، خبرة استشارية متخصصة ، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة ، دراسات ، بحث وتنمية ....ألخ).

* **الإطار التحفيزي** : وهو كمرافق للركائز الثلاث ، حيث يشمل أدوات لتحسين عمل الادارة الفلاحية وهي :

- ✓ الاطار التشريعي والتنظيمي الذي يجب تكيفه مع السياسات الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقات.

- ✓ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- ✓ تدابير ضبط الاسواق لضمان الامن الغذائي .
- ✓ مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.
- ✓ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة ، عامة) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع .

المطلب الثالث : طرق وأليات تنفيذ سياسة التجديد الريفي

جندت السلطات المعنية في الجزائر من اجل تنمية القطاع الفلاحي والريفي عدة وسائل وبرامج يستند عليها التنفيذ العملي لسياسة التجديد الريفي تتمثل اساسا في [1] :

- **نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC)** : هو طريقة مبتكرة في اطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي للنهوض بإنتاج الفروع الاستراتيجية للأمن الغذائي للمواطن الجزائري ، بحيث تم الانطلاق في هذه التقنية سنة 2008 بداية بفرع البطاطس ، ويقوم عمل هذا من خلال تشجيع الفلاحين على إنتاج القدر المستطاع من السلع دون الخوف من الخسارة .
- **عقود النجاعة الفلاحية** : وهي تمثل خريطة إنتاجية لكل ولاية حسب تخصصاتها و وقدراتها الفلاحية المتنوعة ، والتي ينجر عنها بلورة الميزانية الفلاحية لكل ولاية حسب ما تتعهد به من إنتاج ، وتبرم هذه العقود بين الوالي والفلاحين على المستوى المحلي .
- **نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية (SADOR)** : هو برنامج معلوماتي يشترك ويستفيد منه كل الفاعلين في سياسة الجديد الريفي ، وهو اداة وصل بين مختلف الفاعلين في هذه السياسة ، صمم تحت اشراف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية

[1] سالم أقاري ، مرجع سابق ، ص 45.

وتم المصادقة عليه في 03 أفريل 2006 من قبل اللجنة المكونة من قانونيين وديمغرافيين ، سوسيولوجيين واقتصاديين وإحصائيين ومختصين في الخرائط وسياسات التنمية الريفية ، ومهندسين في العلوم الزراعية واداريين ومستشارين محليين في برنامج الامم المتحدة للتنمية الى جانب صندوق الامم المتحدة للتغذية ، برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، حيث يسمح البرنامج بتشخيص وضعية كل منطقة من حيث مستوى التنمية بها أو امكانياتها بالإضافة الى تقييم ومتابعة البرامج المنجزة بها ، ويعتمد البرنامج على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، تسمح بتشخيص حالة كل بلدية وقد وضع تحت تصرف الوزارات وكل الولايات .

- **المشاريع الجوراية للتنمية الريفية المندمجة** : عنصر فعال في تطوير الريف وتحقيق التنمية المحلية فيه ، حيث سنتطرق الى هذه المشاريع في المبحث الثاني .

المبحث الثاني : المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة واثرها على التنمية المحلية في الجزائر.

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة تنفيذا لسياسة التجديد الريفي ، وفي ظل استراتيجية التنمية الريفية المستدامة والتي تنص على دمج كل القطاعات بهدف إعطاء رؤية جديدة للوسط الريفي واعادة احياء المناطق الريفية المعزولة والمهمشة وتثبيت السكان ، ولتسليط الضوء عليها سنتناول في هذا المبحث التعريف بهذه المشاريع من كل جوانبها.

المطلب الاول : تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

تعتبر سنة 2004 السنة التي ظهر فيها مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر تزامنا مع بداية نفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (الريفية والمحلية) ، والمشروع عبارة عن مجموع العمليات القطاعية المختلفة التي تهدف الى تنمية منطقة معينة ومحددة في اقليم معين ، ويرتبط بالدرجة الاولى بالبلديات الريفية الاكثر فقرا.

المشروع الجواري يعتبر الاداة الاساسية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، و الهدف منها القضاء على الفقر والتهميش في المناطق الريفية ، ووسيلة لحماية الموارد الطبيعية وعقلانية استغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 المتعلق بالتنمية المستدامة .

المطلب الثاني : مبادئ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

حيث يمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية [1] :

أ-**المشاركة :** إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم بلدية أو جزء منها في إطار اللامركزية والعمل الجواري، يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين سكان هذا الإقليم والإدارة الغير مركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الاقتصادية الأساسية للسكان المعنيين ومن أجل أن يكون البرنامج التنموي الموضوع بالتعاون بين المصالح التقنية والإدارة المحلية مدعما ومعززا للجهود التنموية التي تبذلها العائلات الريفية على إقليمها.

ب -**الشراكة الإقليمية الفعالة** :إن نموذج التنمية المرغوب في تطبيقه هو نموذج تنمية مدفوعة من الداخل مبنية على عملية إشراك جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، وهي ترتكز وتقوم على عملية تشاور واسعة النطاق بين السكان وممثليهم من أعيان وجمعيات من جهة ، وعلى كافة المؤسسات العمومية والخاصة من جهة أخرى ،وذلك قصد التوصل إلى توافق وتماسك اجتماعي للمناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية على وجه الخصوص . [2]

[1] عبير زواغي ، حسناء لعطافي ، " المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية المستدامة " دراسة حالة : ولاية ميلة 2014/2009 " (رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ميلة ، 2019م).

[2] ياسين العايب ،" تنمية السياحة الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة " ، مجلة دراسات استراتيجية ، المجلد (11) ، العدد (21) ، 2008 ، ص 135.

ج –الاندماج القطاعي : وفق هذا المبدأ فإن أي قطاع كان مهما كان طابعه اقتصاديا أو اجتماعيا فهو معني بتنفيذ استراتيجية التجديد الريفي، وذلك وفقا للإجراءات التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات العامة بالإضافة إلى خلق الأنشطة الاقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية الريفية مع تجنب إهدار الموارد الطبيعية ، ،و ضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم.

د–الحوكمة المحلية للإقليم : باعتبار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أداة رئيسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة ،إذ يتجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص ،الجمعيات المحلية ، لتأسيس حركية حوكمة ريفية ، كما يمكن من تجنيد سكان إقليم معين لتسيير مختلف المشاكل المحلية، لاسيما المتعلقة بتدهور الأنظمة البيئية ، وعلى هذا الأساس تعد العمليات المبرمجة والمنجزة في إطار إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على إقليم معين ، تجسيدا عمليا لمبدأ العمل الجواري ولامركزية القرار اللذان يفترضان تبني الإدارة لطرق عمل جديدة ،تسعى من خلالها إلى رفع قدرة إنصاتها لتطلعات السكان وتنظيم المجتمع ، ومرافقتهم لتحقيق مبادراتهم من خلال تنشيط شبكات العمل وتقاسم المعارف والخبرات ،وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للإقليم.

المطلب الثالث : دور المشاريع الجوارية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

ان مختلف السياسات التنموية في الجزائر (سياسة التجديد الريفي ومشاريعها الجوارية) ، ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة سكان الارياف ، كما لعبت دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الاقاليم الريفية ، وهذا من خلال الميزانيات الضخمة المرصودة لسياسات التجديد الريفي والفلاحي ، وفي مايلي نذكر بعض النتائج المترتبة عن هذه المشاريع :

خلال الفترة الممتدة 2009-2014 برمجت الحكومة الجزائرية 12148 مشروع في اطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة [1] (PPDRI) ، بمبلغ اجمالي قدر بـ 1000 مليار دينار جزائري ، بمعدل 200 مليار دج سنويا تظم كل المحاور الاساسية لبرنامج التجديد الريفي ، كما اشار التقرير الاجنبي لوزارة الفلاحة لسنة 2014 الى النتائج الايجابية المحققة فيم يخص عدد المشاريع المعلنة بحيث ارتفع عددها من 1336 مشروع سنة 2009 الى 2164 مشروع سنة 2013، هذا ما يبين ان هناك استجابة محلية لسكان الارياف والهيئات المحلية بطرح مشاريعهم وافكارهم ، وقد بلغ عدد الولايات التي سجلت فيه المشاريع الموافقة

[1] عبد الحكيم بيصار ، الهاشمي بن واضح ، "سياسات وبرامج التنمية الريفية ودورها في تحقيق التنمية 2006-2014"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية (الجزائرية) ، العدد(02) ، 2008 ، ص 202.

عليها اكثر من المشاريع المصاغة في 25 ولاية ، من بينها ولايات انطلقت فيه هذه المشاريع بنسبة متقدمة، ولكن من الملاحظ ان هذه المشاريع غير متجانسة بين الولايات وهو مايبينه الجدول التالي المتعلق بالمشاريع المنجزة في اطار التشجير ببعض الولايات : [1]

الجدول رقم 01 : مشاريع التشجير ببعض الولايات 2014

الولاية	التشجير
ولاية باتنة	17268 هكتار
ولاية تلمسان	14333 هكتار
ولاية البيض	14123 هكتار

المصدر : أقاري سالم ، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر خلال الفترة 2014/2009، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم ، المجلد 2، العدد 6 ، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم ، الجزائر ،2017 ، ص 47.

هذه المشاريع عرفت تأخر كبير في أغلب الولايات رغم عددها الاجمالي المرتفع سنة 2014 الذي قدر بـ 9608 ، ويمكننا ان نستخلص من تقييم سير المشاريع الجوارية النقاط التالية :

- وجود فرق في المشاريع الجوارية بين ما تم صياغته وما تم قبوله من طرف اللجان التقنية والولائية بحوالي 10% .
- نقص التنسيق بين الاطراف المعنية بالمشاريع الجوارية ، وكان هذا المشكل متواجد في مناطق الهضاب العليا ، لأنها اكثر عرضة لتدهور الموارد الطبيعية والممتلكات المادية وغير المادية باعتبارها هدف رئيسي لامتصاص الضغط السكاني في المناطق الساحلية والجبلية في الشمال.

- مشاركة المرأة في هذه المشاريع بقي محدودا ، الى جانب الفتيات ذوي التعليم الجامعي والتكوين المهني لا يعملن نظرا للعرف الجزائري ، وبالتالي هم ينتظرون فرصة للهرب من هذه الظروف .
- مشكل التمويل من طرف البنوك يبقى مطروح لأنه يشترط في منحه للقروض ضمانات من أجل استرجاعها ، وبالتالي فالمنطقة مهمشة وفقيرة لا تستفيد من التمويل .
- تصرف ميزانيات البلديات في التجمعات السكنية الرئيسية بدلا من ان توجه الاموال الى المناطق المعزولة التي من المفروض أن تكون هي أول من يستفيد من هذه الاموال ، وبالتالي ينجم عنه عدم تساوي فرص حصول جميع المواطنين في هذه المناطق كالسكن ، التشغيل والخدمات الصحية والتكوين والتعليم.
- تدخل الوالي في هذه المشاريع اختياري لا يجبر على تنفيذها وبالتالي تبقى المشاريع معلقة على تدخل السلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع وعقود النجاعة .
- نقص الخبرة والمعرفة حول قضايا وخبايا المجتمع الريفي ، وغياب الانشطة السياحية والصناعية في الريف ، واستمرارية وعدم توقف النزوح الريفي من الريف نحو المدينة.
- عدم ملائمة التشريعات القانونية مع الاصلاحات المحاذاة لفقراء الريف(مشكل قانون العقار) .[1]

[1] سالم أقاري ، مرجع سابق ، ص 47.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : أفاق التنمية المحلية في ظل انجاز مشروع وادي محجر بوسلام

تمهيد

المبحث الأول : دراسة شاملة لإقليم وادي محجر

المبحث الثاني : افاق انجاز مشروع طريق واد محجر على التنمية المحلية في منطقة الدراسة

المبحث الاول : دراسة شاملة لإقليم وادي محجر

المطلب الاول : الموقع ومساحة الدراسة

– يقع إقليم وادي محجر في موقع جيو اقتصادي لأنّه حلقة وصل بين الهضاب العليا حيث الأقطاب الاقتصادية (برج بوعريريج –سطيف ..) وبين السّاحل حيث (القطب السّياحي والاقتصادي) بجاية ، وخاصّة وأنّ الإقليم يحتوي على فجّ طبيعي اي يعتبر ممرّا مثالياّ للوزن الثقّيل والنقّل الجماعي بين هذه الأقطاب .**(خريطة رقم 01)**

– هذا الفجّ الطّبيعي(الرّواق) منخفض ساحليّ من 800 م بمجانة نزولا إلى 200م بأقبو ولاية بجاية ، فهو يتجاوز مشكلة الانحدارات الّشّديدة ،ومشكلة الثلّج والجليد الذّي يغطي الطّرق الجبليّة في فصل الشّتاء حيث يتعطّل المرور.

– الإقليم يتوسّط خمسة 5 طرق وطنيّة رقم: 76–74–106–5–26 والطّريق السّيار شرق –غرب ، والطّريق السّريع المقرر إنجازه بين أحنيف وبجاية ، كما يعتبر الفج الطبيعي مثاليا للربط بخطّ السّكّة الحديديّة بين ولايتي بجاية وبرج بوعريريج (الميناء الجاف بتكستار) .

(خريطة رقم 02)

– الرّواق (وادي محجّر)يحتوي على عدد معتبر من المنشآت القاعدية والفنية أغلبها غير مفعّل مثل شبكة الطّرق البلديّة والفلاحيّة ،وحوالي 5 جسور كبيرة ،أضافة الى سد تشيحاف **(خريطة رقم 02)** ، وسوف تفعّل كلّها بإنجاز الطّريق المقترح .

– يحتوي الإقليم على أكثر من تسعة عشر بلدية وحوالي 250 ألف نسمة تربطهم تقاليد وثقافة مشتركة وروابط مصاهرة ومتاجرة ولم يكن الوادي يمنعهم من التّواصل في الماضي قبل أن تنتشر وسائل النّقل الحديثة الّتي تتطلّب طريقا يتوسط هذه البلديات ويسهّل التّواصل بينهـــا.

– معظم مساحـــات النّشــاط في الإقليم **(خريطة رقم 04)** تقع على ضفــاف الوادي أسفل المنحدرات لذلك فالمزروعات فيها قابلة للسّقي لأنّ معظم المنابع والجداول تقع أعلى منها .

– الـــــرّواق (وادي محجّر) الّذي يتوسّط نطاق الدّراســة عبـــارة عن مسلك سياحي ممتاز بالإضافة لما يحتويه من تنوع إيكولوجي طبيعي كالوديان والينابيع والغابات والحمامات المعدنية وسد تشيحاف ....، فإنّه يؤدّي إلى جميع المناطق والمعالم السيّاحية في بلديات نطاق الدراسة كالقرى والغابات والجبال ،والزّوايا القرآنية.

- الخريطة رقم 01 : نطاق الدراسة الضيق والموسع

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديريات المصالح الفلاحية .

- الخريطة رقم 02 : خريطة شبكة الطرقات والطريق المقترح

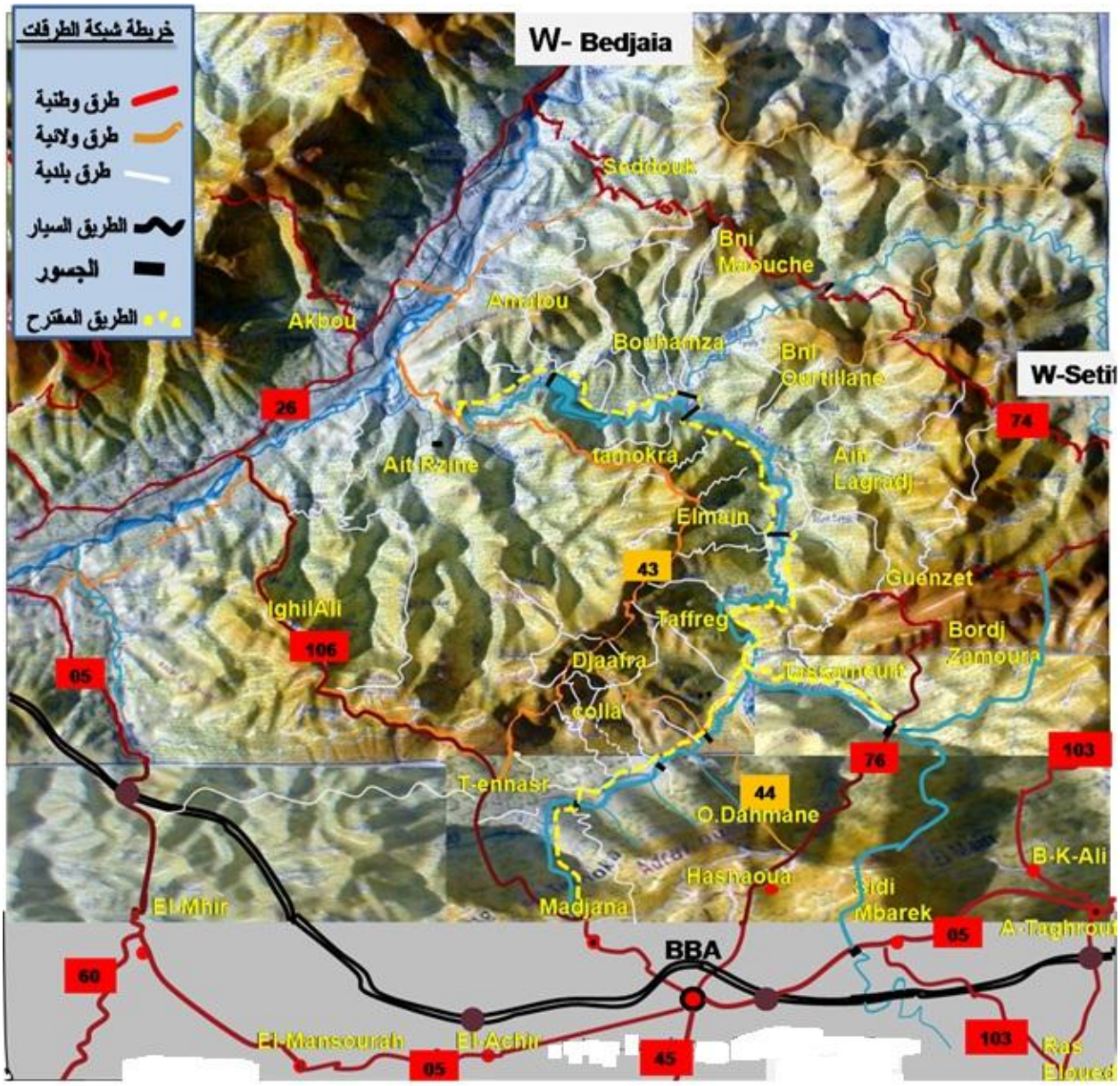

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام (Google Earth Pro)

الخريطة رقم 03 : موقع السكان بالنسبة لمساحات النشاط

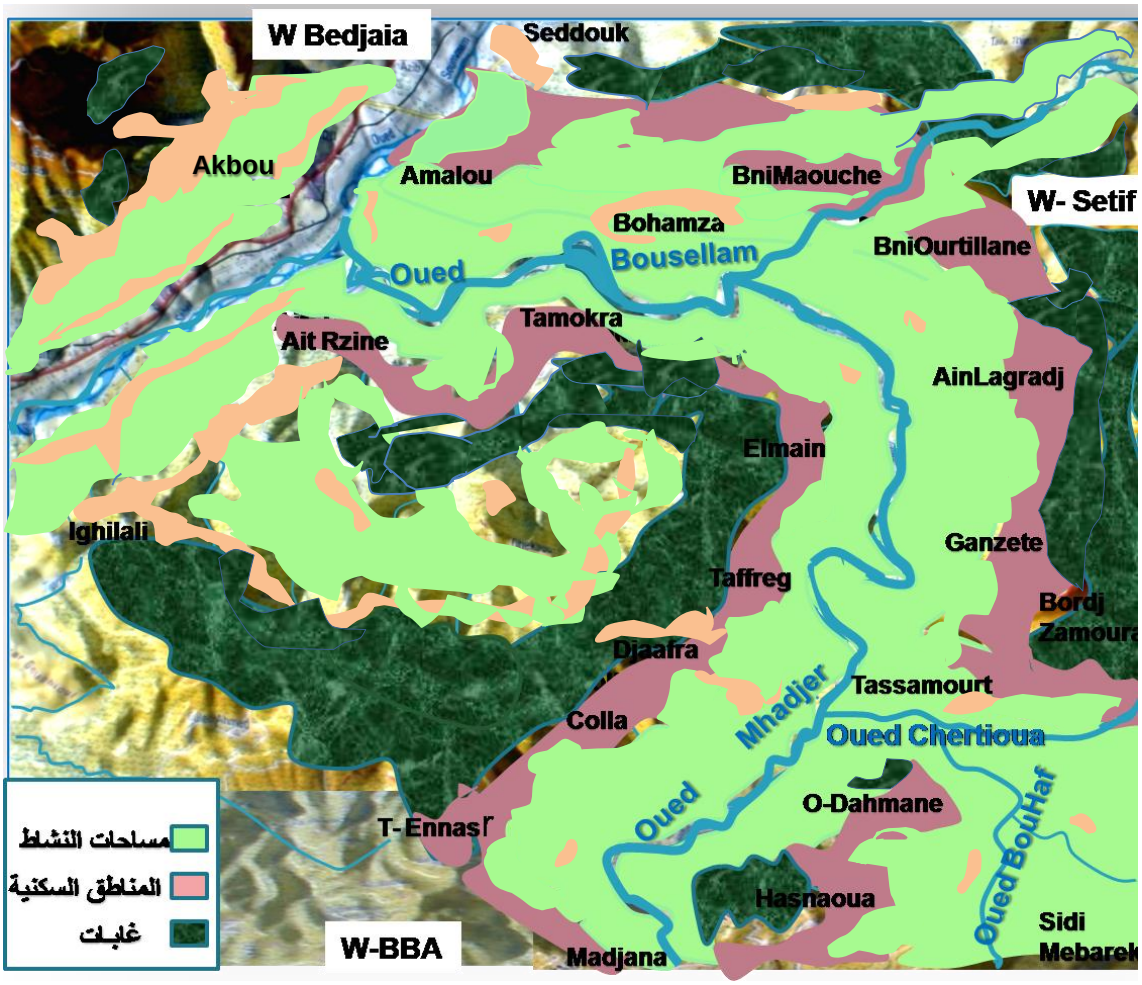

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام (Google Earth Pro)

الخريطة رقم 05 : التوزيع السكاني لبلديات الدراسة

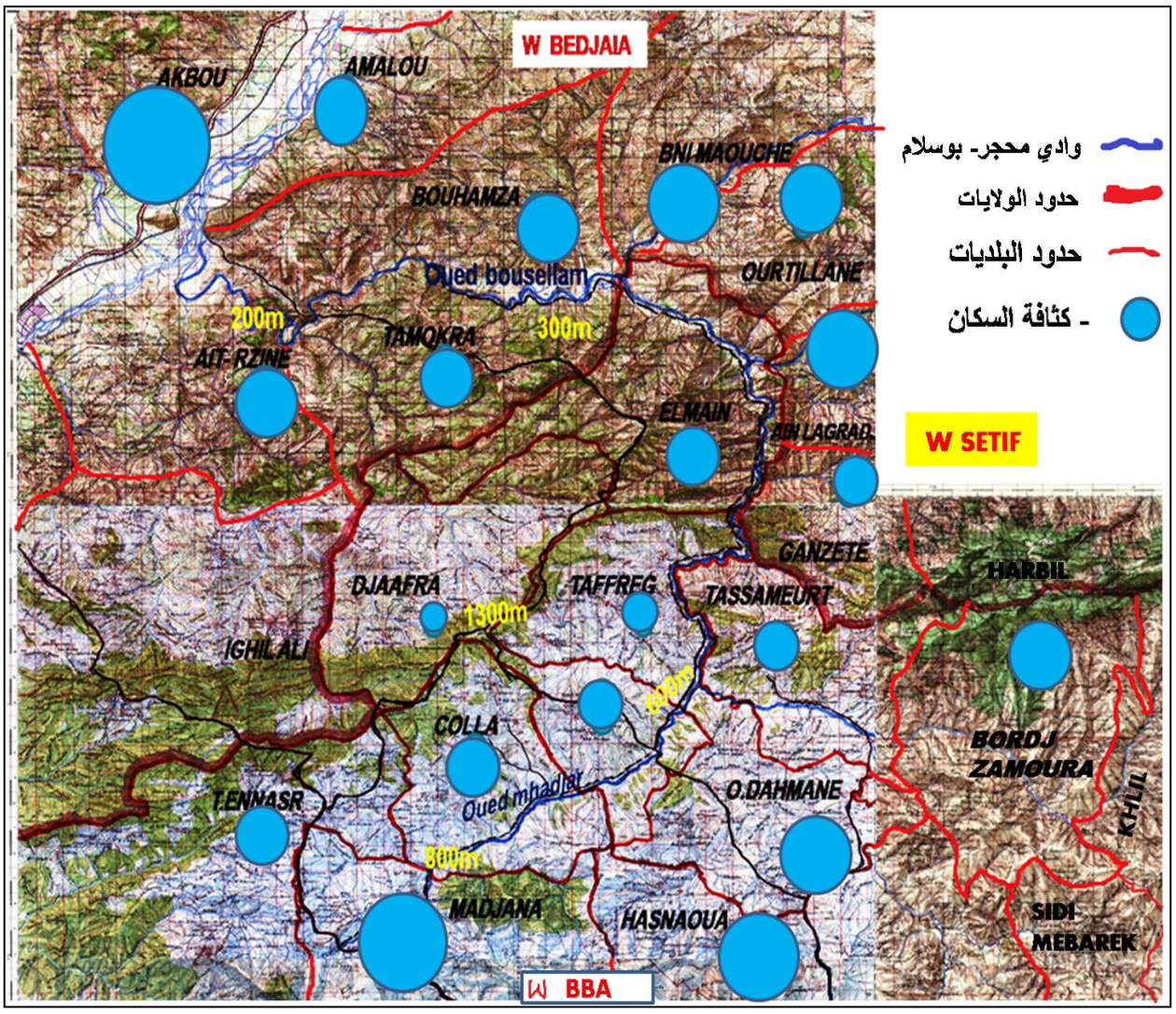

المصدر : من انجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S

– المطلب الثاني : اللمحة التاريخية والعناصر الطبيعية لمنطقة الدراسة

اولا : لمحة تاريخية

سكّان هذه المنطقة المتجمّعين في قرى ومداشر وعروش مكوّنة عدّة بلديات منتشرة على جانبي وادي محجر من مجانة إلى أقبو قد عمروها منذ العصور الضّاربة في التّاريخ ، حيث تربط بينهم علاقات قرابة ومصاهرة والتّجارة وتبادل السّلع وتجمعهم تقاليد و ثقافة مشتركة.

وهذه المنطقة الجبليّة عبر التّاريخ جلبت إليها انتباه عدّة شعوب قريبة وبعيدة للاستقرار فيها أو لاستغلال خيراتها ، لذلك فهي تعتبر دائما مسرحا لحركات التّحرر فهي منطقة نشطة حافلة بأحداث ومراحل تاريخنا الكبير منذ إنسان ما قبل التّاريخ إلى جميع العصور التّاريخيّة ، بداية بالنّوميديّين ثمّ الرّومان والبيزنطيين إلى الفتح الإسلاميّ والدّول الّتي تلته : – الدّولة العزيزيّة و الإدريسيّة والحماديّة والموحديّة وبعدها الأتراك ، ثم إمارة بني العبّاس المنحدرة من الإدريسيّة ،وصولا إلى الاحتلال الفرنسيّ.

وقد حفظت هذه المنطقة آثار كل هذه المراحل وبصماتها مازالت ظاهرة في عدّة أماكن أين لم تؤثّر عليها يد الإنسان بالتّخريب .

والتّاريخ المعروف المحكيّ والمدرّس عن هذه المنطقة هو مرتبط بإمارة بني العبّاس الّتي

تنتمي لها عائلة البطل الحاج محمّد المقراني الّذي قاد المقاومة ضدّ الاحتلال الفرنسيّ حيث كانت المنطقة مسرحا لبعض المعارك .

وأمّا بالنّسبة لثورة التّحرير الكبرى فالمنطقة هي أحد معاقلها باعتبارها منطقة جبليّة وعرة المسالك تنتمي للولاية الثّالثة التّاريخية ،وهي ممرّ طبيعيّ للثّوار يربط بين عدّة مناطق ،وسكّانها معين للثورة فقد قدّمت آلاف الشّهداء وعانت كثيرا من ويلات المستعمر كتشريد السّكان والقتل الجماعي العشوائيّ وتدمير القرى والتّجويع والتّجهيل ... ومازالت آثار ذلك من أرامل وأيتام ومعطوبين ،والقرى المدمّرة شاهدة على ذلك إلى اليوم.

ثانيا : العناصر الطبيعيّة (تـــــــنوّع بيولوجيّ . نباتيّ . حيوانيّ)

- التّضاريس :

إقليم وادي محجّر منطقة جبليّة تنتمي إلي سلسلة الأطلس التّلي ، تقع بين جبال البابـــور الشّرق وجبال ألبيبان من الغرب ،وهي تتوسط ثلاث ولايات : برج بوعريريج ، سطيف ،بجاية .

تمثل الجبال أكبر نسبة من المساحة ،ويصل ارتفاعها إلى أكثر من 1300م على مستوى سطح البحر، ويصل أدنى منخفض إلى أقل من 300م **(الخريطة رقم 04)** ،ويكسو معظـــم

الخريطة رقم 04 : المياه والارتفاعات

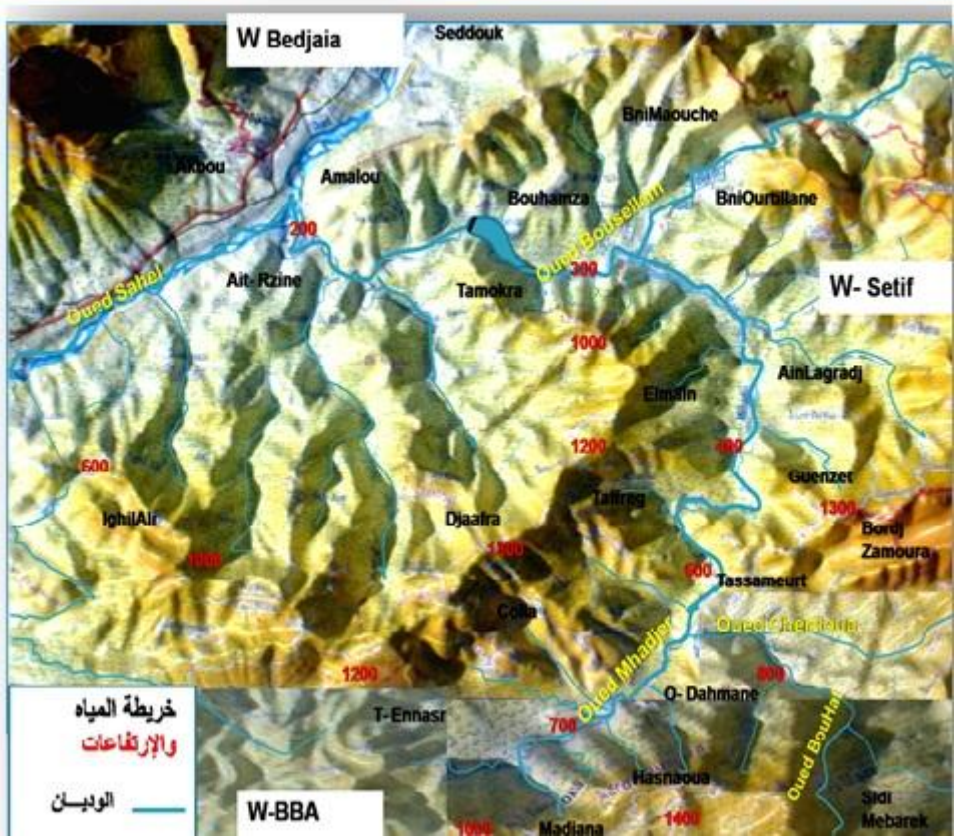

المصدر : من انجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الري

الجبال غابات كثيفة (16% من مساحة الإقليم) من الصّنوبر الحلبي وأحراش (شجيرات البلوط) ،وتشغل أشجار الزّيتون مساحة معتبرة منها (19,47%) ،ويعيش بها أصناف مختلفة من الحيوانات والطّيور :(ذئاب – خنازير – أرانب – الحجل – الصّقر..) . ويسود الجبال مناخ ممطر وبارد شتاء حيث تغطيها الثّلوج معظم فصل الشتاء (0^0 – 20^0) ، وحار ونادر

الأمطار صيفا (30^0 – 45^0) , ويبلغ معدّل التّساقط السّنوي : (700مم – 1000مم).

على جانبي هذا الوادي توجد المساحات السّهلية الواسعة نسبيّا , حيث تمثّل أغلبيّة مساحة الأراضي الفلاحيّة ، وهي أراضي منخفضة تصل إلى أقل من 300 متر على مستوى البحر ،وتتميّز بمناخ معتدل وممطر شتاء (10^0–25^0) ,وحار وقليل الأمطار صيفا (30^0–45^0).

وقد كانت هذه المساحات المصدر الرّئيسيّ لسكّان المناطق الجبليّة في إنتاج الحبوب (القمح – الشعير) ، والخضر والفواكه (التّين – الزّيتون) ،وتربيّة المواشي ، باعتماد الوسائل التّقليدية ، والسّقي الطّبيعي لأنّها تقع أسفل المنحدرات التي تحوي الينابيع والجداول ، و هذه المساحات الآن تتطلّب لاستثمارها هياكل قاعديّة (كالطرقات ,الكهرباء..).

- المياه :

يتوفّر الإقليم على ثلاثة أنواع من مصادر الميّاه :

1-**الينابيع الدّائمة الجريان** : وتعتمد في ذلك على تساقط الأمطار وخاصّة الثّلوج في فصل الشّتاء ،وقد أقيمت حولها القرى و المداشر ، فهي مصدر ماء الشّرب للسّكان ، وسقي البساتين القريبة منها ،ويمكن استغلالها في إنتاج المياه المعدنيّة الجيّدة النّوعيّة .

2-**مياه الأمطار والثّلوج** : المتشكلة في السّواقي والوديان والّتي تجري بقوة في الشّتاء والرّبيع وتجف تقريبا في فصل الصّيف ، وكلها تصبّ في وادي محجر الّذي يصب في وادي السّاحل بأقبو ، وهي مصدر عظيم للمياه لو تمّ جمعها في سدود وحواجز مائية مثل سدّ تشيحاف حيث يكون لها قوّة استرجاع كبيرة ، لتكون مصدرا قويا لمياه الشّرب للسّكان .وسقي المساحات الزّراعيّة بالمنطقة ،ولاستعمالها في مختلف النّشاطات الاقتصاديّة.

3-**المياه الجوفيّة:** التي تزخر بها المنطقة حيث تعتبر الطّبقات الصّخريّة حاجزا طبيعي لها وتحتوي المناطق المنخفضة (الوادي) على أكبر مخزون وهي قريبة من سطح الأرض لا تتطلّب تكاليف كبيرة لاستخراجها ،وهذه يمكن الاستعانة بها في التّنميّة الفلاحيّة والاقتصاديّة

المطلب الثالث : البيئة الاجتماعية والاقتصادية لنطاق الدراسة

- ✓ **المجال الديمغرافي:**

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أنّ عدد سكان بلديات الدّراسة في سنة 1998م قد بلغ حوالي 238851 نسمة وقد بلغ العدد سنة 2008 م حوالي 235359 نسمة أي أن العدد خلال عشر سنوات قد تناقص بـ: 3492 نسمة [1] ، فمعظم بلديات الإقليم تعاني من تناقص في عدد السكان (جعافرة - القلّة - تسامرت - ثنيّة النّصر - تفرق – برج زمّورة -الماين - قنزات -عين لقراج – بني ورتيلان – بني معوش – بوحمزة – تموقرة – أمالو – آيت رزين..) ، حيث تعاني من نزوح سكّانها إلى مراكز الولايات (برج بوعريريج –سطيف – بجاية) وإلى البلديات الحضرية (مجانة – حسناوة –أقبو...) الّتي تشهد تنميّة مستمرّة نظرا لاستغلال مساحات النشاط بها والّتي تشقها الطّرقات وتتوفّر على شبكة الكهرباء .

والعكس من ذلك فالبلديات التي تعاني من النّزوح لأسباب عديدة ومن أهمّها البطالة ونقص فرص العمل فهذا ناتج عن عدم وجود سياسة تنمويّة دائمة تشجّع سكان هذه المناطق على العودة والاستقرار فيها ولا يكون ذاك إلاّ باستغلال مساحات النّشاط بها وذلك بأنشاء الطّريق وشبكة الكهرباء . وهدا هو الهدف الرئيسيّ من هده الدّراسة .

[1] Office National Des Statistques.

-جدول رقم 01 : يبيّن تطور عدد السّكان بمنطقة الدّراسة من 1987م إلى 2008م.

	البلديات	سكان 1987	سكان 1998	سكان 2008	الفارق بين 98-87	متوسط الزيادة في كل سنة	الفارق بين 08-98	متوسط الزيادة في كل سنة
برج بوعريريج	مجانة	12380	16112	22527	+ 3732	+ 339,27	+ 6415	+ 641,5
	ثنية النصر	8492	6808	5828	- 1684	- 153,09	- 980	- 98,0
	القلة	7842	7953	6179	+ 111	+ 33,63	- 1774	- 177,4
	حسناوة	13914	18358	19666	+ 4444	+ 404	+ 1308	+ 130,8
	جعافرة	10868	9628	8112	- 1240	- 112,72	- 1516	- 151,6
	أولاد دحمان	11059	14777	16636	+ 3718	+ 338	+ 1859	+ 185,9
	تفرق	3776	2002	2193	- 1774	- 142,72	+ 191	+ 19,1
	تسامرت	5964	5269	4139	- 695	- 63,18	- 1130	- 113,0
	المانين	5431	6264	6298	+ 833	+ 77	+ 34	+ 3,4
	برج زمورة	12523	11725	10368	- 798	- 72,55	- 1357	- 135,7
	المجموع -1-	92249	98896	101946	+ 6647	+ 604,27	+3050	+ 305
سطيف	قنزات		4571	3543			- 1028	- 102,8
	عين لقراج		17100	14660			- 2440	- 244,0
	بني ورتيلان		11969	10893			- 1076	- 107.6
	المجموع-2-		33640	29096			- 4544	- 454.4
بجاية	بني معوش		17088	13584			- 3604	- 360.4
	بوحمزة		12963	9240			- 3723	- 372.3
	أمالو		10075	8712			- 1363	- 136.3
	تمقرة		5863	4066			- 1797	- 179.7
	آيت رزين		15263	14750			- 513	- 51.3
	إغيل اعلي			9649				
	أقبو		45063	53965			+ 8902	+ 890.2
	المجموع-3-		106315	113966			- 1998	- 199.8
المجموع 3+2+1			238851	245359			- 3492	- 349,2

المصدر : من انجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S

لسنوات 1987-1998-2008 + تقديرات 2009 (مونوغرافيا ولاية برح بوعريرج)

✓ **السكن :**

– **تمركز السّكن وتطوّره حسب المناطق :** يتمركز السّكن في المناطق الحضريّة والرّيفية والقرى المتوزّعة عبر المنطقة مع اختلاف كثافته وتطوّره من منطقة إلى أخرى وعموما بين المناطق الجبليّة الغابيّة ومناطق النّشاط حول الوادي.

– **أنواع السّكن وتطوّره حسب الزّمن :** علما أنّ أغلبيّة السّكنات سكنات خاصة ملك لأصحابها إلا أنّها تصنّف إلى عدّة أنواع : السّكن القديم (الهش) – السّكن الخاصّ الجديد – السّكن الرّيفي – السّكن التّطوري – السّكن الجماعي.

– **تكلفة الإسكان :** تبقى تكلفة السّكن غاليّة لسكان المنطقة ورخيصة مقارنة بتكلفته في المناطق الحضريّة المجاورة كمجانة وأقبو..

✓ **التشغيل :**

– الفئات النّشطة حسب قطاع العمل، ومعدّلات البطالة تعمل في ستة قطاعات كبرى يتقدمها قطاع الفلاحة بنسبة 43.22% ثم البناء والأشغال العمومية بـ 22.32 % الإدارة بـ : 14.98 % ثمّ الحرف 3.90 % والصّناعة 3.49% والخدمات 3,33% ،وتبقى نسبة 8.89 % للنشاطات الأخرى .(**الشكل البياني رقم1)**

– نلاحظ أن معدلات البطالة مرتفعة في معظم بلديات نطاق الدّراسة حيث يبلغ المتوسط حوالي 42.85% (وهذا لعدة أسباب منها تقاليد المنطقة التي لا تسمح للمرأة بالعمل في الوظائف الرّسمية خارج البيت وهذا ما يوجب الاهتمام بالمرأة في هذه البيئة الخاصّة بتقاليدها ، وأهم الأسباب هو محدوديّة الأراضي الزّراعية وانعدام مناطق النّشاط الاقتصادي... ،ممّا يحتّم تفعيل مساحات النّشاط في نطاق الدّراسة بشق الطّرق ومدّ شبكة الكهرباء. (**الجدول رقم 02)**

الشكل البياني رقم1

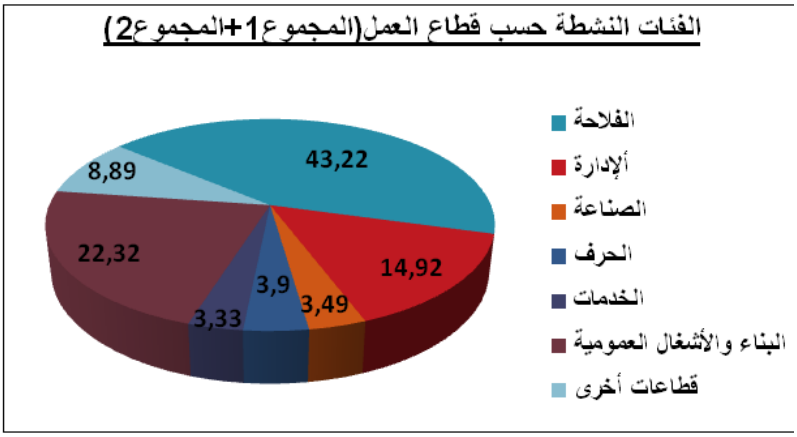

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم :02

الجدول رقم 02: يبين تقسيم الطبقة الشغيلة حسب قطاع العمل

البلديـــــة	الفلاحة	الإدارة	الصناعة	الحرف	الخدمات	BTP	أخرى	المجموع	معدل البطالة
مجـــانة	3014	872	195	441	321	1728	481	7052	47.82
ثنية النصر	1173	269	1	351	48	539	389	2770	20.78
القلـــــة	1187	183	7	30	63	756	167	2393	35.45
حســـناوة	1887	527	24	72	183	1049	270	4018	65.94
جعافـــرة	2316	441	0	69	76	820	173	3895	19.97
أولاد دحمان	584	442	4	84	113	1059	443	2729	72.65
تفـــرق	1031	115	0	66	14	211	78	1515	15.13 -
تسامـــرت	497	229	0	87	38	460	128	1439	42.05
إلمـــاين	1456	159	0	0	31	781	152	2579	31.75
برج زمورة	853	531	5	180	143	1033	274	3019	51.46
المجمـوع 1	13998	3768	236	1380	1030	8436	2555	31409	37.27
قنـــزات	726	489	123	15	11	22	68	1493	29.76
عين القراج	1357	755	417	79	109	103	226	2967	66.26
بني ورثلان	854	859	594	107	158	209	638	3312	49.32
المجمـوع 2	2937	2103	1134	201	278	334	932	7772	48.44
بني معوش				196					
بوحـــمزة				44					
تمـــوقرة				23					
ايت رزين				266					
أمـــــالو				109					
أقبـــــو				1218					
المجمـوع 3				1856					
النسبـــة	43.22	14.98	3.49	3.90	3.33	22.32	8.89	39181	% 42.85

المصدر : من انجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S

✓ **مجال الخدمات:**

1- التّعليـــــم :

- **التّعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي** : يبلغ مجموع المدارس الابتدائيّة 230 مدرسة وتعداد التّلاميذ المتمدرسين فيها 23048 تلميذا منهم 10881 تلميذة أي بنسبة 47.21 % ، ويبلغ عدد المدرّسين 1280 منهم أكثر من 335 مدرّسة بنسبة 26.17% ، وتبلغ نسبة الأقسام المستعملة 75.11%. **(الجدول رقم 03)** و**(الشكل البياني رقم 02)**

الشكل البياني رقم 02: تعداد التلاميذ والمدارس الابتدائية

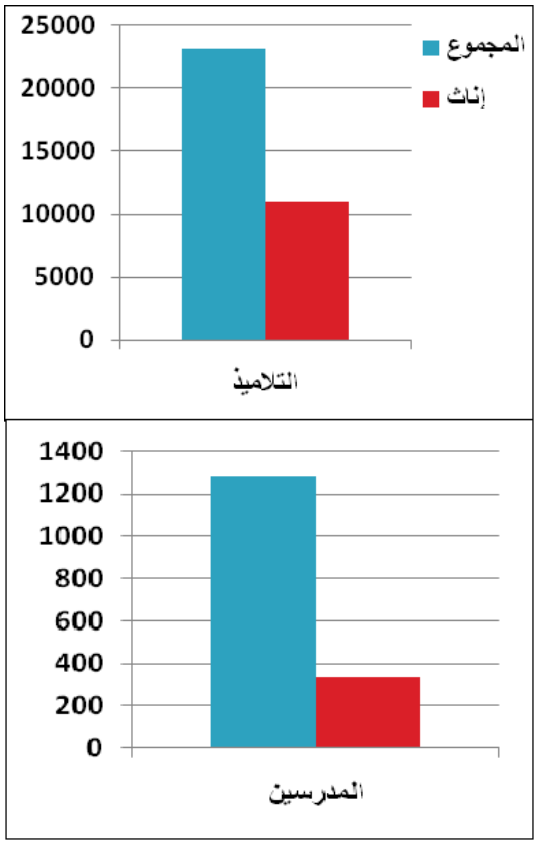

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم :03

- جدول رقم 01 : المنشآت القاعدية وتعداد التلاميذ والمؤطرين احصائيات 2008

البلديـــــة	عدد المدارس	عدد التلاميذ			الأساتذة		الأقســـــام	
		المجموع	إناث	السنة الأولي	المجموع	إناث	المجموع	المستعمل
مجـــــانة	18	2436	1082	497	118	42	102	88
ثنية النصر	12	548	253	130	41	12	60	40
القلـــــة	9	548	237	100	30	7	40	26
حســـــناوة	19	2129	1014	420	113	32	115	91
جعافـــــرة	12	842	419	155	52	16	74	46
أولاد دحمان	17	2233	1050	431	99	39	92	77
تقـــــرق	4	148	77	38	12	0	19	11
تسامـــــرت	10	587	257	122	40	17	46	37
إلمـــايـــن	7	479	241	112	27	8	31	24
برج زمورة	10	1132	523	247	66	16	62	57
المجمـــوع1	118	11082	5153	2252	598	189	641	497
قنـــــزات	7	343	181		22		38	19
عين القراج	12	1713	832		83		83	70
بني ورثلان	13	1236	597		77		75	58
المجمـــوع2	32	3292	1610		182		196	147
بني معوش	19	1137	536		80	23	97	65
بوحـــمزة	9	677	306		47	21	63	39
تمـــوقرة	9	360	175		32	10	30	24
ايت رزيـن	11	1316	601		70	15	70	49
أمـــــالو	9	607	285		45	14	51	38
أقبـــــو	23	4577	2215		226	63	206	158
المجمـــوع3	80	8674	4118		500	146	517	373
المجمـــوع 3+2+1	230	23048	10881		1280	335	1354	1017

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مديريات التربية للولايات الثلاث.

و في ما يخص التعليم المتوسط يبلغ عدد المتوسطات 45 متوسطة يدرس فيها 22572 تلميذا منهم 10938 تلميذة ، ويبلغ عدد ثانويات المنطقة 17 ثانوية يدرس فيها 8411 طالبا منهم 4675 طالبة.

– **التّكويـــــن المهنيّ** : إنّ عدد مراكز التّكوين المهنيّ قليلة جدّا فمعظم البلديات تفتقد لهذه المراكز فالعدد الموجود لا يمكن أن يستوعب عدد المتخلّين والرّاسبين من الأطوار الثلاثة ،ويمكن للمراكز أن تختصّ في المهن والحرف الخاصّة بالمنطقة مثل الفلاحة الجبليّة وخاصة شجارة الزّيتون والفواكه الأخرى ،وتربية النّحل والمواشي ،ومهن أخرى كثيرة كالخياطة والبناء ، ويمكن استغلال الهياكل التّربوية المغلقة (المدارس الإبتدائية) لفتح هذه المراكز ،

02– الشّبـــــاب والرّيـّاضة :

يوجد في المنطقة 11 دارا للشّباب ، و 7 قاعات متعدّدة النّشاط ، و16 ملعبا تحتاج إلى التّأهيل والتّطوير ، و54 فضاء للّعب وتحتوي المنطقة على غابات وجبال كثيرة للتّرفيه والرياضة والصّيد ، وتوجد قاعتين ومسبحين ،ومن خلال هذا نلاحظ نقص المنشآت والهياكل الرّياضيّة والشّبابية ممّا تسبّب في انعدام مشاركة الشّباب والفرق إن وجدت في المنافسات المحليّة أو الجهويّة والوطنيّة ، وحرم شباب المنطقة من إظهار قدراتهم وتطوير الرّياضة. [1]

[1] معطيات مقدمة من مديريات التربية لولايات (برج بوعريريج ، سطيف ، بجاية) ، احصائيات 2008.

تعتبر مساحات النّشاط الحلّ الأنسب لبلديات النّطاق الّتي تعاني من انعدام الأراضي الّتي تتجز عليها المنشآت الرّياضيّة والثقافية والتّرفيهيّة.

الصورة رقم 02: الملعب البلدي – مجانة – ولاية برج بوعريريج

المصدر : صورة من المركب الرياضي لبلدية مجانة

03 – السياحـــــــــــــــــــــــة والحـــــــــــــــــــــــرف :

أ– **السياحـــــة** : تعتبر المنطقة سياحيّة بامتياز لأنّها غنيّة بتراثها وثقافتها وتقاليدها ، وجميلة بجبالها الشّاهقة وغاباتها الكثيفة الغنيّة بنباتاتها وحيواناتها ، وبعذوبة مياه ينابيعها الطبيعيّة ،وعلاجيّة بحماماتها المعدنيّة ،وأصيلة بقراها ومساجدها وزواياها...الطبيعيّة ،وعلاجيّة بحماماتها المعدنيّة ،وأصيلة بقرائها ومساجدها وزواياها... **(الصورة رقم 03)**

الصورة رقم 03: كهف في قرية بوحمزة – ولاية بجاية –

المصدر : مأخوذة من موقع melbou plage bejaia صفحة فايسبوك 2024.

ب- النشاطات الحرفية :

رغم أنّ سكان المنطقة تخلّوا عن الكثير من الحرف التّقليديّة خاصّة المرتبطة بالفلاحة التّقليديّة ، والنّسيج إلاّ أنه مازالت هناك حرفا تمارس إلى الآن كصناعة الحلي الفضيّة والذهبيّة ، وصناعة الأواني الفخاريّة والخشبيّة ،وهناك الكثير من معاصر الزّيتون التقليديّة .

(الصورة رقم 04).

وعلى العموم يجب الإهتمام بالحرف التّقليديّة وتشجيع ممارسيها وبعث المندثر منها بإنشاء مراكز التّكوين الخّاصة بهذه الصّناعات ، وكذلك الاهتمام بالمرأة الماكثة في البيت

لتشجيع الأعمال التّقليديّة كالحياكة والخيّاطة وصنع الأواني الفخارية ...وهذا لتنميّة النّشاطات السّياحيّة في المنطقة وتخفيض نسب البطالة.

الصورة رقم 04: معصرة زيتون تقليديّة بأولاد خليفة – جعافرة– برج بوعريريج

المصدر : من تصوير احد عمال المعصرة.

04– الرّبط بشبكة الكهرباء والغاز : باستثناء بلديات مجّانة –أقبو – حسناوة حيث مساحة النّشاط فيها نشطة جدّا لأنّها مزوّدة بشبكة الكهرباء والطّرقات بنسبة كبيرة ، وبنسبة أقل في بعض المناطق كأولاد حالّة بالماين وسدّ تشيحاف ببوحمزة فإن عدم مدّ شبكة الكهرباء والطرقات في مساحة النّشاط في باقي البلديات أدّى بالسّكان إلى العزوف عن العمل بأراضيهم ،وبالتّالي قلّة النّشاط في هذه المناطق.

05- شبـــكة الطّرقات حسب البلديات : يبلغ مجموع طول الطّرقات في منطقة الدّراسة [1] 1295.26 كم ، وأطول شبكة توجد ببلدية برج زمورة ،وأصغرها توجد ببلدية حسناوة .

يبلغ طول شطر الطّرق الوطنية (74-76-106-26) المارّة بـ: 12 بلدية من بلديات نطاق الدّراسة حوالي 135.41 كم ،وأطولها يوجد في بلدية مجانة 20 كم ثم بلدية أقبو 18.5 كم ،وهناك 7 بلديات لا يعبرها أي طريق وطني وهي : القلة – جعافرة –تفرق- الماين – بوحمزة – تموقرة –أمالو .

ويبلغ طول الطّرق الولائيّة المارة بـ: 10 بلديات المنطقة 158.55 كم ،حيث أكبر جزء منها ببلدية بوحمزة ثم جعافرة ، اما فيما يخص الطرق البلدية فيبلغ طولها 1001.2 كم ،حيث يوجد في بلدية برج زمورة أطول شبكة بـ: 157 كم وأقصرها ببلدية حسناوة بـ:27.8 كم ، و توجد بلديتان لا يعبرهما لا الطريق الوطني ولا الطريق الولائي وهما بلديتا القلة وتفرق.

06- النشـاط الفلاحـي : يبلغ مجموع مساحة الأراضي الفلاحيّة في منطقة الدّراسة [1] 113149.5 هكتارا أي بنسبة 75.23 % من مجموع المساحة ، والباقي منها غابات ومناطق عمرانيّة ، والفلاحة في المنطقة هي فلاحة جبليّة لها خصوصيّاتها ومازالت تمارس في عمومها بالطّرق والوسائل التقليديّة ،ونسبة كبيرة من المساحة هجرها أصحابها لصعوبة الوصول إليها

[1] معطيات مقدمة من مديريات المصالح الفلاحية للولايات الثلاث احصائيات 2008.

وتكلفة استصلاحها الكبيرة ،والجزء الأكبر من المساحة يقع على ضفاف وادي محجّر_التي بالإمكان أن يكون فيها استصلاح وتنميّة محلية للمنطقة بتوفير الإمكانات الضّروريّة لذلك.

اما مساحة الأراضي المزروعة في نطاق الدّراسة فهي تبلغ أكثر من 50000 هكتار أي حوالي نصف الأراضي الفلاحيّة ،وتشغل زراعة الأشجار المثمرة أكبر جزء منها بنسبة 65,25% وبالأخص أشجار الزّيتون بنسبة 52,86 % من المساحة المزروعة والّتي تمثّل 81 % من مجموع الأشجار المثمرة والباقي يتمثّل في أشجار التّين بأنواعه المختلفة وبنسبة أقل نجد المشمش – التّفاح – الخوخ – اللّوز ، و تأتي زراعة الحبوب (القمح –الشّعير..) في الدّرجة الثّانية من حيث المساحة بـ: 28,43% وتعتبر بلدية مجانة الاكثر انتاجا لاحتوائها على مساحات لا بأس بها تشقها الطّرقات.

07- التجـــارة : لتطوير التّجارة في بلديات نطاق الدّراسة يجب تطوير الفلاحة والإنتاج الفلاحي ، وتطوير الإنتاج الصّناعي خاصّة الصّناعة التّحويليّة للمنتوج الزّراعي ، ثمّ تنشيط الأسواق الأسبوعيّة والتّركيز على تطوير وإظهار الإمكانات السّياحيّة للمنطقة .

ولا يتأتّى كلّ هذا إلا بتطوير الطّرقات التقليديّة الموجودة بين بلديات المنطقة التّسعة عشر، وربطها بطريق رئيسي يؤدي إلى المدن والمناطق الأخرى لإحداث حركيّة التّسويق والتّبادل التّجاريّ تعمل على التّنميّة المحلية في المنطقة .

08- التّنوع البيولوجيّ: إنّ منطقة الدّراسة الّتي يغلب عليها الطّابع الجبليّ تعرف غطاء غابيّا معتبرا ،فهي تنتمي إلى مناخ شبه المتوسطي ،وتعرف كميات معتبرة من التّساقط لذلك فهي تحتوي في نطاقها على ثروة متنوّعة نباتية وحيوانية ،ويمكن أن تصبح محميات طبيعية للمحافظة على الأنظمة البيئية من الانقراض .

- **التّنوّع النّباتي** : من أهم الأنواع النّباتية المنتشرة في هذه المنطقة : أشجار الصّنوبر ، البلّوط ، الكالتوس ، الصّفصاف... ألخ.

- **التّنوّع الحيوانيّ** : المنطقة تحتوي على أصناف كثيرة من الحيوانات : الأرنب ،الخنزير ،الذّئب ،القنفذ ،الثّعلب ،القطّ الوحشيّ ،الضّبع .. ، والطّيور الحجل ،اليمام ،الحمام ،الصّقر ،النّسر ،البوم , ...ألخ.

المبحث الثاني : افاق انجاز مشروع طريق واد محجر على التنمية المحلية في منطقة الدراسة

من المتوقّع أن يكون لمشروع الطّريق وتهيئة الإقليم تأثيرات إيجابيّة اجتماعيّة واقتصاديّة تساهم في التّأسيس لتنميّة محلية تحافظ على سلامة البيئة وتعمل على تطوير معيشة السّكان وعلى استقرارهم في الإقليم ،وإيجاد موارد ماليّة لبلديات المنطقة تساعد على تطويرها.

المطلب الاول : افاق اجتماعية واقتصادية

✓ **تأثيرات اجتماعيّة وثقافية :** – عودة التّواصل الاجتماعي والثّقافي –

– إنجاز الطّريق الموازي لوادي محجّر والّذي يتوسّط مساحات النّشاط بمنطقة الدّراسة سوف يقضي على الحاجز الطّبيعي وهو الوادي الّذي لم يكن ليمنع النّاس في الماضي من التّنقل بين جهتيه لأنّهم كانوا يستعملون الحمير والبغال ، أما اليوم فالطّريق حتمي لتنقّل السيّارات والمركبات ،وسوف يقرّب المسافات ويفتح مجالا واسعا للتّنقل والتّواصل بين سكان قرى وبلديات المنطقة و يعيد العلاقات والرّوابط الاجتماعية من زواج ومصاهرة إلى سابق عهدها وخاصّة وأنّ نفس التّقاليد والعادات والثّقافة يتميّز بها هؤلاء السّكان ، وتنشط الأسواق الأسبوعيّة الّتي كانت تعرف بها المنطقة (سوق الجمعة بني ورتيلان – سوق القلّة ...) وبالتّالي تنشط حركة التّسويق وتبادل السّلع ،وتزدهر الحرف التّقليدية ،وعندها تزول حالة الرّكود الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وتستغلّ الإمكانات الثّقافية والسّيّاحيّة .

✓ **تأثيرات على الشّغل : – القضاء على البطالة –**

– سوف يحدث مشروع الطّريق وتهيئة الإقليم في رواق وادي محجّر الكثير من مناصب الشّغل أثناء الإنجاز أو بعده لأنّه سوف يفتح المجال للاستثمار ألفلاحيّ والصّناعيّ والتّجاري والسّياحيّ والنّقل ... والّذي يفتح مجالا واسعا للتّشغيل الدّائم والمؤقت ويقلّص من نسب البطالة المرتفعة في بلديات نطاق الدّراسة ،ويقضي على الفقر ،ويؤدي إلى تحسّن المستوى المعيشي واستقرار السّكان والمساهمة في عملية الإنتاج في مختلف المجالات والتّأسيس لتنمية دائمة في المنطقة .

✓ **انعكاسات حول النّقل : – مسلك سهل واقتصادي –**

– نظرا لصعوبة التّنقل على المسالك الجبليّة فإنّه سوف تكون انعكاسات ايجابيّة عند استعمال هذا الطّريق المنخفض على النّقل عموما وخاصّة الوزن الثّقيل والنّقل الجماعيّ بين الأقطاب الاقتصاديّة بالهضاب (برج بوعريريج – سطيف – مسيلة ...) والقطب الاقتصادي والسيّاحي (بجاية) ،حيث يكون هناك اقتصاد في الوقت والوقود ونقص في الأخطار لسهولة المسار وانخفاضه ، ويسهّل لسكّان المنطقة التّنقل بين المدن والقرى وإلى أماكن الدّراسة والعمل وخاصّة في مساحات النّشاط حيث تكون المزارع والمصانع وإلى الأماكن السّياحيّة كالحمّامات المعدنيّة ...، فشبكة الطرقات هي – **شريان حقيقي** – ، ومن المتوقّع أن يكون تطوّر شبكة الطّرقات كالتّالي :

– انجاز الطريق عبر رواق وادي محجر انطلاقا من الطريق الوطني 106 بمجانة إلى الطّريق الوطني 26 بأقبو (والذي يتمّ عبر مراحل بالطّبع) والذي سيتقاطع مع الطريق الولائي 44 ، وسوف يتمّ تفعيل المنشآت الموجودة من جسور وطرقات .

– ربط البلديات بالطريق الجديد وربطه بالطّرق الوطنيّة رقم 76 ببلدية تسامرت ورقم 74 ببلدية بني ورتيلان وبلدية بني معوش.

– في المستقبل يمكن ربط هذا الطّريق بالطّريق السّيّار والطّريق الوطني رقم 5 من جهتين : (من الغربيّة في حمّام البيبان ببلديّة المهير مرورا عبر شقّ طبيعيّ من بلديّة ثنيّة النّصر والجهة الشّرقيّة في واد الشّعير ببلديّة سيدي أمبارك مرورا عبر شقّ طبيعيّ ببلديّة تسامرت وادي شرطيوة) .

✓ **تأثيرات على الطّاقة: – الطّاقة (الكهرباء) أساسيّة لتنميّة مساحات النّشاط –**

– لإحداث تنمية محلية في أيّ منطقة يجب أن تتوفّر على عناصر التنمية الأساسيّة مجتمعة ،والطّاقة بأنواعها هي أحد هذه العناصر الأساسيّة لذلك فبعد تفعيل عنصر مساحات النّشاط بشقّها بالطرقات الرّئيسيّة والثّانويّة ،سوف يكون الاهتمام أكثر بعنصر الطّاقة عموما وبالكهرباء خصوصا ،لأنّ أيّ استثمار فلاحيّا كان أو صناعيّا يحتاج إلى الطّاقة الكهربائيّة في الوقت الرّاهن ثمّ التّفكير في الطّاقات المتجدّدة مستقبلا ،وإنّ النّسب العاليّة للرّبط بشبكة الكهرباء في نطاق الدّراسة إنّما هو يتمركز في المناطق العمرانيّة ،أمّا بالنّسبة لمساحات

النّشاط وباستثناء بلديات مجانة وأقبو وبدرجة أقل بلدية حسناوة حيث المساحات مغطاة بشبكة الكهرباء ،فإنّ نسبة الكهرباء في المساحات الباقية نسبة ضئيلة جدا ،لذلك وبعد إنجاز الطّرقات وتشجيعا من السّلطات أو بطلب من المستثمرين والفلاّحين سوف يتمّ تفعيلها ومدّ شبكة الكهرباء عبر هذه المساحات لتشجيع السّكان على العودة للاستثمار في أراضيهم .

✓ **انعكاسات على الرّي : – ثروة مائية معتبرة –**

– بعد أن تفعّل مساحات النّشاط بالطّرقات ،وتمدّ شبكة الكهرباء فيها سوف يكون الاهتمام بعنصر لا يقلّ أهمية في التّنميّة المحلية وهو المياه المتوفّرة في إقليم وادي محجّر على عدّة أشكال:– ينابيع دائمة الجريان – السّواقي والوديان – المياه الجوفيّة ،حيث أنّ مياه الينابيع الّتي تقع غالبا في أعلى مناطق النّشاط ومياه السّواقي والوديان تجري كلّها نحو وادي محجّر لأنّ طبيعة المنطقة يغلب عليها الانحدار الّذي يساعد على إنشاء الحواجز المائيّة ومدّ القنوات والسّواقي لإيصال الماء إلى المزارع والحقول ،حيث يكون السّقي طبيعيّا في معظم مساحات النّشاط باعتماد طاقة الماء الكامنة فقط ،وبالنّسبة للمياه الجوفيّة القريبة من السّطح فيمكن استعمالها بعقلانيّة في حالة الضّرورة ،لأنّ الحواجز المائيّة سوف تغني عن ذلك ،هذه الحواجز لها فوائد عظيمة بالإضافة إلى السّقي الفلاحي فهي مصدر للماء وللرّطوبة يساعد على الحفاظ على التنوّع النباتيّ والحيوانيّ في الإقليم ،ويمكن استعمالها في تربيّة وزراعة الأسماك ،وللسّباحة والرّياّضات المائيّة .

✓ **تأثيرات على النّشاطات الفلاحيّة : منتوجات متميّزة ذات جودة عالية من وادي محجّر**

– بعد انجاز الطّريق الرّئيسي الذي يتوسّط مساحات النّشاط ،والطرق الثّانوية المتّصلة به والّتي تشقّ هذه المساحات ،،فبدون شكّ فإنّ التّنميّة الفلاحيّة في المساحات المحاذيّة للوادي ستعرف انطلاقة حقيقيّة لأنّه سيتوفّر النّقل للمزارعين والعمّال إلى المزارع ولنقل منتجاتهم وتسويقها ، وبعد مدّ شبكة الكهرباء فيها وإنجاز الحواجز المائية ،فإنّ هذا سوف يشجّع أصحاب الأراضي على العودة للاستثمار بها ،وإنتاج مختلف المحاصيل الزّراعيّة المميّزة ذات الجودة العاليّة والّتي تعرف بها المنطقة منذ القديم ،حيث كان السّكّان يحقّقون الاكتفاء الذّاتي ويسوّقون إلى الأسواق الأسبوعيّة (البرج – بني ورثيلان – القلّة ...) ،واليوم يمكن لوادي محجّر أن يصير مشهورا بمنتوجاته المميّزة مثل واد لخضر ببلدية الحمّاديّة ،ووادي بولحاف ببلدية حسناوة ،ونظرا لطول الوادي ومناخه المعتدل ومياهه الوفيرة فإنّ إنتاجه سيكون متنوّعا ومميّزا حيث يتكوّن من كل أنواع الخضر (الفلفل – الطماطم – الكرمب – الخسّ – الخرشف – اللوبياء – الجزر – اللّفت – القرع – البصل ...) ، وكلّ أنواع الفواكه (التّين – الزّيتون – الرّمان – التّفّاح – الإجاص – الخوخ – العنب – اللّوز – المشمش – الهندي – البطيخ – ...) ، وأنواع الحبوب والأعلاف المختلفة (القمح – الشّعير – الفول – الجلبانة – العدس – الحمّص – الخرطال – ...) وتربية مختلف أصناف الحيوانات (الغنم – المعز – البقر – الدّجاج – الأرانب – النّحل ...) لإنتاج أجود اللّحوم والحليب والبيض والعسل ...

– من المتوقّع أن يكون التّركيز أكثر على زراعة الزّيتون العريقة في المنطقة ،وخاصّة وأنّ مساحات النّشاط يغلب عليها المنحدرات ، والعمل على تطويرها وإدخال الوسائل والطرق الحديثة فيها ،وتشجيع الفلاّحين على الاستثمار وتأسيس التّعاونيات في هذا القطاع ، وإنشاء وحدات التّحويل والتّعليب لتسويق المنتوج ،وهذا حتىّ تصل زراعة الزّيتون إلى تحقيق دورها الأساسي في تنميّة المنطقة.

✓ **<u>تأثيرات على الصّناعة والحرف</u> : – الأولويّة هي الحفاظ على البيئة –**

– بدون شك فإن الطّريق هو شريان الحياة وخاصة الصّناعيّة منها لأنّه هو الأساس لإنشاء الهياكل القاعديّة الأخرى والعمل على تنميّة القطاع الصّناعيّ ،وبعد أن يتطوّر النّشاط الفلاحي بمساحات النّشاط يكون الاهتمام بالصّناعة التّحويليّة والتّعليب للمنتوجات الفلاحيّة ،ونؤكد أنّ هذا يعني الوحدات الصّغيرة فقط ولا يقصد إنشاء منطقة صناعيّة بل بالعكس يجب الحفاظ على الطّابع الرّيفيّ للمنطقة وعدم تعريضها لعوامل التّلوّث ،لذلك فالصّناعة المطلوبة هي المكمّلة للنّشاط الزّراعي والمساعدة على تطويره ،وسوف يشجّع على إزدهار الفلاحة ووجود الطّرق لتنقّل السّكان بين القرى والبلديات على تبادل الخبرات وثقافة الحرف وعلى ظهور ورشات للحرف والصّناعات التّقليديّة كمعاصر الزّيتون ،والنّجارة ،والحدادة ،والنّسيج ، وصناعة الفخار...،وهذا طبعا يوفر الكثير من مناصب الشّغل .

✓ **تأثيرات على النّشاطات التّجاريّة : – تجارة مزدهرة عبر مسلك وادي محجّر**

– فالتّجارة تعتمد أساسا على الإنتاج الفلاحيّ والصّناعي وعلى وجود الطّرقات لنقل السّلع والتّبادل التّجاري بين مختلف المناطق ،وبالتّالي سوف تزدهر التّجارة وتسهل عمليّة التّسويق من المنطقة إلى مراكز الولايات المجاورة والمناطق الأخرى والعكس ،كما يسهل نقل السّلع –عبر هذا المسلك – بين ولايات الهضاب (برج بوعريريج – مسيلة سطيف) وولاية – بجاية – السّاحليّة ، كما تنشط التّجارة على طول المسار بفتح نقاط البيع للمنتوج الفلاحيّ والمنتجات الصّناعيّة والحرفيّة التّقليدية ،وتعود الأسواق الأسبوعيّة إلى سابق عهدها ،كما ينشط مجال الخدمات للمسافرين كمحطات الوقود والمطاعم وأماكن الرّاحة والحمّامات المعدنيّة...،وهذا طبعا يوفر الكثير من مناصب الشّغل .

✓ **تأثيرات على السّكن والعمران : – ثقافة عمرانيّة أصيلة متجدّدة –**

– إنّ سكّان هذا الإقليم لديهم ثقافة عمرانيّة مميّزة لها موقعها وطابعها التّاريخي والطّبيعيّ والثّقافي الخاصّ بها ،حيث أنّ القرى تقع أسفل غابات الصّنوبر والأحراش ،وأسفل منها في سفوح الجبال توجد مساحات النّشاط الفلاحي الّتي يتوسّطها الوادي ، ويجب الحفاظ على هذه الثّقافة العمرانيّة وتشجيعها في موقعها وترك مساحات النّشاط للأنشطة الفلاحيّة ، وإنّ مشكلة

ضيق المناطق العمرانيّة ونقص أراضي البناء سوف تحلّ بإنجاز الطرق الّتي تربط البلديات والقرى بالطّريق الرّئيسي وادي محجّر فيكون هناك مواقع للبناء قريبة من المحيط العمراني تفكّ الخناق عنه .

✓ **انعكاسات على التّعليم والتّمهين :**

– سهولة التّنقّل بين بلديات نطاق الدّراسة سيمكّن السّكان من الاستفادة من الهياكل والمؤسّسات المتوفّرة في التّعليم و التّمهين ، وكذلك الزّوايا الكثيرة في المنطقة ،ونظرا للعدد المعتبر لسكان الإقليم (حوالي 250 ألف نسمة) يمكن إنجاز مراكز ومعاهد للتّكوين والبحث وتطوير الفلاحة والمهن في المنطقة .

✓ **<u>تأثيرات على الصّحة</u> : –استعمال الإمكانات المتوفّرة وتطويرها –**

– وجود الطّرق بين بلديات نطاق الدّراسة يسهّل الوصول إلى المراكز الصّحيّة للسّكان ويسهّل العمل لإدارة القطاع في جهتي الوادي فمثلا المراكز الصّحيّة ببلدية أولاد دحمان وتسامرت تابعة إداريا للقطاع الصّحي ببلدية القلّة ،ونظرا للعدد المعتبر للسّكان بالإقليم يمكن إنجاز عيادات ومستشفيات فيه .

المطلب الثاني : افاق على السياحة

✓ **<u>تأثيرات على النشاطات السّياحيّة</u> : – مسلك سياحيّ بامتياز –**

– طريق وادي محجّر هو مسلك سياحيّ بالدّرجة الأولى ،لأنّه يتوسّط منطقة غنيّة بتراثها وثقافتها وتقاليدها الضّاربة في التّاريخ ،وجميلة بجبالها الشّاهقة وغاباتها الكثيفة الغنيّة بنباتاتها وحيواناتها ،وبعذوبة مياه ينابيعها الطبيعيّة ،وعلاجيّة بحماماتها المعدنيّة (حمّام اث حالة بالماين – حمّام سيدي يحي ببوحمزة)،وأصيلة بقراها ومساجدها وزواياها ، كما يربط بين أقطاب اقتصاديّة سياحيّة بالهضاب (البرج– سطيف – مسيلة) وأقطاب سياحيّة اقتصادية بالجهة الشّماليّة والسّاحليّة (بجاية– القبائل الكبرى وجبال جرجرة) ،حيث يقرّب المسافة ويشجع على التّوجّه إلى المناطق السّياحية شمالا وجنوبا ، وبالتّالي سوف يساهم هذا المسلك بتطوير السّيّاحة بأنواعها : التّاريخيّة والاستكشافيّة –الثقافيّة – الدّينيّة – الجبليّة والمناخيّة –الغابيّة والبيئيّة –السّاحليّة – الحمويّة...

المطلب الثالث : افاق على البيئة

✓ **<u>تأثيرات على البيئة</u>: – البيئة السّليمة أوّلا وأخيرا –**

– موقع نطاق الدّراسة وتضاريسه ومناخه جعلته غنيّا بتنوعه الجيولوجي والإيكولوجي (صفحة 53، 54) ،حيث تمثّل الغابات حوالي 16% من مساحة الإقليم ومساحة أشجار الزّيتون حوالي 20% ، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة الأخرى والغير المثمرة والنّباتات المتنوعة المتواجدة داخل الغابات وخارجها في الحقول وعلى ضفاف الأودية ،والإقليم غنيّ بالثّروة المائيّة المختلفة المصادر من مياه الينابيع الكثيرة العذبة إلى مياه الوديان والمياه الجوفيّة (صفحة 73) ، وفي هذا الوسط تعيش مختلف السّلاسل الغذائيّة ،فهو غني بإنواع هائلة من النباتات والحيوانات ،هذه الثّروة البيئيّة هي القلب النّابض للإقليم والمنطقة كلّها فلا يمكن التّهاون والتّفريط فيها مهما كانت الأسباب ،لذلك فالمتوقّع بعد إنجاز طّريق وادي محجّر هو تأثيرات إيجابية على البيئة :

– بدءا بمميّزات هذا الطّريق المنخفض والمنبسط الّذي يساعد على تخفيض نسبة التلوّث من دخان المركبات .

– إنجاز الحواجز المائيّة التي تزيد من نسبة الرّطوبة في المنطقة .

-المحافظة على المساحات والثّروة الغابيّة بإيجاد مساحات للاستثمار في المجالات المختلفة وللسّكن بعيدا عنها .

- الاستثمار الفلاحيّ في مساحات النّشاط يزيد من الغطاء النّباتي المتنوّع في المنطقة .

- نأمل أن تصبح غابات وجبال المنطقة محميات طبيعيّة لحمايتها من الحرق والقطع العشوائي والرّعي الجائر ،وحماية الحيوانات من الصّيد العشوائي ، وتشجيع البحث العلمي في ميدان البيئة والنّبات والحيوان في المنطقة لحمايتها من الانقراض .

- حماية مياه الينابيع والوديان والمياه الجوفيّة من الفضلات الصّلبة والسّائلة للمنازل والمصانع وهذا بتصفية المياه الملوّثة السّائلة قبل وصولها إلى مصادر المياه ،وإنشاء المفرغات المراقبة للفضلات الصّلبة للحدّ من أخطار المفرغات العشوائية والمهملة (صفحة 46) على الإنسان مباشرة وعلى البيئة التي يعيش فيها وعلى جميع الكائنات الأخرى .

- الحدّ من حفر الآبار العشوائي والغير مدروس ممّا يؤدّي إلى التّأثير على الينابيع الجارية والمياه الجوفيّة .

- العمل على نشر الثّقافة البيئيّة خاصّة عند الأطفال ،والقيام برحلات بيئيّة إلى غابات وجبال المنطقة .

خلاصة الفصل:

لا توجد أقاليــم بلا مستــقبل ،

توجد فقط أقاليــم بلا مشـــاريع

– إنّ سكّان إقليم وادي محجّر يضعون آمالا كبيرة في أن تكون الانطلاقة الحقيقيّة للتّنميّة المحلية في المنطقة بإنجاز الطّريق الموازي للوادي والّذي يتوسّط أكثر من 19 بلديّة يقيم فيها أكثر من 250 ألف نسمة ،ثمّ تليه التّأثيرات المتوقّعة في المجالات الأخرى ،وتتحسّن المعيشة ويتوقف النّزوح ويتحقّق لهم الاستقرار .

– ونحن نعلم أنّ تطوّر أيّ إقليم يحتاج إلى بنى تحتيّة وخاصّة الطّرقات إلاّ أنّ معظم هذه البنى لا تخضع لقانون الحدود الإداريّة للبلديات وحتّى الولايات لأنّ هذا يشكّل عائقا أمامها فتكون المشاريع مبتورة ،وتبقى مناطق كثيرة متخلّفة حبيسة تضاريسها الوعرة ،لذلك يجب علينا أن نتجرّد من الأنانيّة والجهويّة المقيتة ،ونعتمد المعطيات العلميّة الواقعيّة من أجل أن تستفيد شريحة كبيرة من السّكّان بحقّها في التنميّة ، ولهذا فالبنى تنجز وتغرس حسب ما يتطلّبه الإقليم الطّبيعيّ الذي يفرض علينا نوع البنية وشكلها وموقعها وحدودها ، فالبنى التّحتيّة هيّ مكسب للوطن كلّه في الحاضر والمستقبل .

خاتمة

خاتمـــــــة :

ان انجاز وتهيأة اقليم وادي محجر من شأنه ان يحقق العديد من النتائج والايجابيات لعلى اهمها:

سوف يقرب المسافات ويفتح المجال واسعا للتنقل والتواصـل بين سكان قرى وبلديـات المنطقة ويعيد العلاقـات والروابط الاجتماعيـة بين السكـان ، بالمشـروع تنشـط الاسـواق الاسبوعية التي تعرف بها المنطقة (سوق القلة سابقا) وبالتالي تنشط حركـة التسويـق وتبـادل السلع ، وتزدهر الحرف التقليدية وعندها تزول حركة الركود الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وتستغل الامكانات الثقافية والسياحية وتبرز الطاقات الجماعية والفردية ، وتنشأ العديد من التظاهرات التجارية ، الثقافية ، العلمية ....الخ

سوف يحدث الكثير من مناصب الشغل اثناء انجاز المشروع أو بعده لأنه سوف يفتح المجال للاستثمار الفلاحـي والصناعـي والتجـاري والسياحـي والنقـل ، مما يفتح المجال واسعا للتشغيـل الدائم والمؤقت ويقلص من نسبـة البطالـة ويقضي على الفقـر ويـؤدي الى تحسن المستـوى المعيشـي واستقـرار السكـان والمساهمـة في عملية الانتـاج في مختلف المجـالات والتأسيس لتنمية دائمة في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أ- الكتب :

1. جامع ، محمد نبيل ، علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته التنموية ، جامعة الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2019.

2. سعد طه ، علام ، التنمية ... والمجتمع ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2006.

3. رشاد أحمد ، عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، مصر : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011

4. مصطفى ، عبد اللطيف ، سانية ، عبد الرحمان ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، بيروت : مكتبة حسن العصرية ، 2014

5. نائل ، عبد الحافظ ، إدارة التنمية الاسس- النظريات –التطبيقات العملية ، عمان : دار زهران ، 2009 .

ب- الرسائل والاطروحات الجامعية :

1. بيصار ، عبد الحكيم " أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية " ، دراسة قياسية لمجموعة من الولايات ، " 2000-2016" ، (رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2018م).

2. زواغي ،عبير ، لعطافي ،حسناء ، " المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية المستدامة " دراسة حالة : ولاية ميلة 2014/2009 " (رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ميلة ، 2019م).

ج- المداخلات والملتقيات :

1. محمد باطويح ، ر" التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة "، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت :المعهد العربي للتخطيط ، 2018.

2. منظمة العدل الدولية ، "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق" ، بيروت : المكتب الاقليمي للدول العربية ، 2016.

د – المجلات والمقالات :

1. بن ناصر ، وهيبة ،"التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، 2013، ص 88-111.

2. حسين ، رحيم ،"التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد السادس ،العدد الاول ، 2019، ص 07-21.

3. بن سعد الشهري ، فائز ، بن خلف الهويش ، عبد الكريم ، "التنمية الريفية المستدامة بالشرق الاوسط دراسة حالة"، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الانسانية ، المجلد الاول ، العدد الاول ، 2014 ، ص 243.

4. كواهي ، الربيع ، "معوقات التنمية الريفية"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، 2007 ص 442- 454.

5. العايب، ياسين،" تنمية السياحة الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة" ، مجلة دراسات استراتيجية ، المجلد (11) ، العدد (21) ، 2008 ، ص 128- 144.

6. بيصار ، عبد الحكيم ، بن واضح ، الهاشمي ، "سياسات وبرامج التنمية الريفية ودورها في تحقيق التنمية 2006-2014"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد الحادي عشر ،العدد الثاني ، 2008 ، ص 188- 207.

7. أقاري ، سالم ، " تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014" ، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد(11)، العدد(21) ، 2015 ، الجزائر ، ص 41-66.

هـ- القوانين :

1. القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي ، الجريدة الرسمية ، العدد 46 ، الجزائر : المطبعة الرسمية ، 10 أوت 2008.

و. الاحصائيات والتقارير :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، "مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق "، الجزائر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، تقرير ماي 2012، ص 6-7.

2. احصائيات مديرية المصالح الفلاحية للولايات الثلاث (D.S.A)

3. احصائيات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S تعداد السكان (1987-1998-2008)

4. احصائيات مديريات الري.

5. احصائيات مديريات التربية للولايات الثلاث 2008.

ز. فهرس الجداول والخرائط:

1. فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مشاريع التشجير ببعض الولايات 2014	39
02	يبيّن تطور عدد السّكان بمنطقة الدّراسة من 1987م إلى 2008م	54
03	يبين تقسيم الطبقة الشغيلة حسب قطاع العمل	57
04	المنشآت القاعدية وتعداد التلاميذ والمؤطرين احصائيات 2008	59

2. فهرس الخرائط :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	خريطة تبين نطاق الدراسة الضيق والموسع	44
02	خريطة شبكة الطرقات والطريق المقترح	45
03	خريطة توضح موقع السكان بالنسبة لمساحات النشاط	46
04	التوزيع السكاني لبلديات الدراسة	47
05	خريطة المياه والارتفاعات	50

الملخص باللغة العربية :

لقد تناولنا في هذه الدراسة ، دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDRI في احياء وتعزيز التنمية المحلية في حوالي 19 بلدية ريفية تشملها 03 ولايات هي برج بوعريريج و سطيف – وبجاية خلال الفترة الممتدة (2006-2014)، من خلال التعرف على مختلف الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تحدثها بعض هذه المشاريع ، منها مشروع انجاز طريق وادي محجر المقترح ، ثم تطرقنا بعد ذلك الى تحليل هذا المشروع ميدانيا بالاعتماد على جملة من المؤشرات .

اين تبين لنا فيما بعد مدى اهمية وضرورة مثل هذه المشاريع بالنسبة للسكان ، وتوصلنا الى ان المشروع المقترح له دور كبير في تفعيل التنمية المحلية بـ : 19 بلدية أو اكثر ، وقد يحقق كما قلنا سابقا نتائج معتبرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، الى ان هذه النتائج لا ترقى الى مستوى تطلعات سكان هذه المناطق ، وحجم المشاريع المحلية لم يصل الى الحد المطلوب الذي من شانه التكفل بكل انشغالاتهم واحتياجاتهم.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية – التنمية الريفية – سياسة التجديد الريفي

الملخص باللغة الإنجليزية :

Abstract:

In this study, we examined the role of the PPDRI (Proximity Rural Development Projects) in revitalizing and enhancing local development in approximately 19 rural municipalities across three provinces: Bordj Bou Arréridj, Sétif, and Béjaïa, during the period from 2006 to 2014. We aimed to understand the various economic and social impacts that some of these projects, including the proposed Wadi Mahjar road construction project, could have. We then conducted a field analysis of this project using a set of indicators.

Our findings revealed the significant importance and necessity of such projects for the local population. We concluded that the proposed project plays a substantial role in promoting local development in 19 or more municipalities. While it has the potential to achieve considerable economic and social benefits, these results do not meet the aspirations of the residents of these areas. Additionally, the scope of local projects has not reached the required level to address all their concerns and needs comprehensively.

Key words: local development – Rural development – Rural renewal policy

تم بحمد الله